<١و> هذا كتاب أسنى المطالب لهداية الطالب في اللغة العربية على الرسالة الشبراوية للشيخ علي ندا البرّاني، نفع الله به أهل التحصيل وأثابنا وإياه الثواب الجزيل، آمين.

(١)حمدا لمن حرّك الأفكار بمعرفة العربية * وأسكن الأذهان درر معاني الدقائق النحوية * وصلاة مصحوبة بسلام * على خير نبي نطق بأفصح كلام * فأعرب ببليغ عبارته عن المضارع والماضي * وانتصب لتقويم الشريعة فارتفعت بسيف نصره الماضي * فكان مصدر القوة والعزم * وفعل أمره مبينا على الجزم * وخبره لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه * وحاله أعجز أهل البلاغة عن إدراك وصفه * وإشارته تمييز لما انبهم من الأمور * ومعرفة لما نكّر وإظهار لما أُسكن في ضمائر الصدور * وعلى صحبه وآله * ومن تابعهم وآله *

وبعد، فلما أن أناخت بساحتي مطايا الهرج * ركبت سفينة الفكر في بحر المديد والهزج * فرست بي إلى رياض طاب نسيم سجسجها * وفاح شميم بنفسجها * وعبقت مجامر ترنجها * ونفحت نوافج نارنجها * فأجلت النظر فيها * لبهجة رقة معانيها * فإذا هي شرح تشرح بلاغته صدر المتأمل * وتعجز فصاحته الطامع في اختراع مثله والمؤمل * فهمت إذ فهمت * وأمليت سنان يراعي وقلت * لله در من أبدعه * حيث حاز ما فيه أودعه * تالله لقد ألّف وأجاد * وأفاد ووفى بالمراد * وبلغ أسنى المطالب * حتى اهتدى لتأليفه كل طالب * وبالجملة والتفصيل *

هو شرح جميل جليل * وحيث انتهيت إلى هنا * وأعانني على ما رقمته إلهنا * صليت على محمد بدر التمام * وسألت الله حسن الختام * قاله المدين العديم * محمد السبحرجي ابن إبراهيم * غفر الله لهما ذنوبهما * وستر في الدارَين عيوبهما * آمين اللهمَّ آمين * بجاه نبيك الأمين *(١)

(٢)

<١ظ#> بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن علَّم الإنسان ما لم يعلم * وأهَّله لإعراب ما لم يكن يُفْهَم * فرفع اللثام عن وجوه فرائد المعارف * وكشف الستائر عن مخبَّآت أسرار اللطائف * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرفة التي لا تنكر * والمصدر المتميز بالحال الأشهر * وعلى آله الموصوفين بصفة الفضل * وصحبه أولي الكمال والعدل *

وبعد ، فيقول العبد الفقير الفاني * عبده علي ندا البرَّاني * لما كانت رسالة العلامة المحقق * والنحرير المدقق * مكمل علوم الأولين * وقدوة أفاضل المتأخرين * شيخ مشايخ زمانه * وفريد عصره وأوانه * أستاذنا الشيخ عبد الله الشُبراوي تغمده(١) الله بغفرانه * وأسكنه أعلى غرف جنانه * رسالة شريفة * ودرة لطيفة * سألني بعض إخوان الصفاء * وإنسان عين الوفاء * أن أشرحها بشرح يبين مبانيها * ويكشف الغطاء عن معانيها * فأهملته حتى <#> يصفو

الزمن من كدراته * ويحول <٢و> حوله ويعود لعاداته * بل لأني لست من رجال ذاك الميدان * ولا من ذوي القيل والقال في ذلك الشان * ثم لما كرر علىَّ السؤال مرة بعد أخرى * وكنت لا أدري ما يكون الأحرى * استخرت الله على ذلك * وأجبته فيما هنالك * مستعينا بمن الأمر منه وإليه * ومتوسلا بالحبيب المقرب لديه * فجاء بفضل الله لم يسمح الدهر بمثاله * ولا حاك حائك على منواله * وسميته أسنى المطالب * لهداية الطالب * فلله الحمد منه إليه * لا أحصي ثناء عليه *

قال الناظم الفهيم:

"بسم الله الرحمن الرحيم"

قيل: الباء زائدة ومدخولها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: اسم الله مبدوء(١) به، ولا بد وهذه التقوية أخذت من الباء وإن كانت زائدة كما هو المعروف. وقيل: إنها أصلية وعليه، فقيل: للمصاحبة، أي على وجه التبرك كما يعلم من المقام. وقيل: للاستعانة، <#> وقيل: للتعدية، وقيل: للقسم، وهو بعيد غايته. <٢ظ> واعترض الثاني بأن باء الاستعانة هي باء الآلة. (١)فيفيد أن اسم الله آلة لغيره وليس مقصودا لذاته(١). فكان غير مناسب لما نحن به. وعلى أنها أصلية فالمتعلق إما خاص كأؤلّف(٢)، وهو الراجح لأن كل شارع في شيء يضمر في نفسه

ما جعل البسملة مبدأه، أو عام كابتداء، وتقدير الحال(٣) من معنى الباء، فتدبر.

و"الاسم" عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لأنه يعلى مسماه، وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم، و"الله" علم على الذات الواجب الوجود. وقول بعضهم: المستحق لجميع المحامد، تصريح بما علم للزومه ما قبله.

و"الرحمن الرحيم" صفتان على المرجح فهما نعتان لله لا بدلان خلافا لمن قال به بناء على علميتهما(٤)، ويجوز فيهما الرفع والنصب لمبتدأ أو فعل محذوف كما يجوز رفع الثاني أو نصبه كذلك مع جر الأول. ويجوز رفع الأول ونصب الثاني وعكسه، وأما جر الثاني على التبعية ورفع الأول أو نصبه فممنوع لما فيه من الرجوع إلى <#> الشيء بعد الانصراف (٣و) عنه والاختصار في المقام أليق بالمرام. هذا.

وكأنه لم يأت بالحمدلة اكتفاء بثناء البسملة أو أنه لم يعد هذه المقدمة من ذوات البال تواضعا أو أتى بها لفظا. وأما الصلاة فقد أتى بها في الخاتمة، نفعنا الله به.

[١] أَيَا طَالِبَ ٱلْإِعْرَابِ دُونَكَ جُمْلَةً * وَهَا أَحْرُفًا أَلَّفْتُهَا لَكَ(١) مِنْ شِعْرِي

"أيا" حرف لنداء البعيد ومعلوم أن المنادى هنا ليس بقريب وهو منصوب بفتحة ظاهرة. و"الإعراب" مضاف إليه على حذف مضاف، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. و"دونك" اسم فعل بمعنى خذ

وكافه حرف خطاب. و"جملة" مفعول به و"ها" بالقصر اسم فعل أيضا بمعنى خذ. و"أحرفا" مفعوله، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. وجملة "ألفتها" صفة أحرفا لأن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وحذفت <#> من الأول <٣ظ> لدلالة الثاني. و"لك" متعلق به و"من شعري" متعلق بمحذوف حال أي ناشئة من شعري لا من شعر غيري ولا من نثره فهي مهذبة لا تنافر فيها ولا تعقيد كما هو في قوله:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمكَانٍ قَفْرُ * وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

والمعنى: أيا طالب علم الإعراب خذ الخ. والإعراب لغة: مصدر أعرب بمعنى أبان. ويقال: أعربت الدابة جالت في مرعاها. وأعربها صاحبها: أجالها، وعرِبت المعدة: تغيرت، وأعربها الله: غيرها. ويستعمل أعرب لازما بمعنى: تكلم بالعربية، أو: صارت له خيل عراب، أو: ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، وغير ذلك.

ويطلق في الاصطلاح على مقابل البناء فيعرف على أنه لفظي بأنه ما جيء به لبيان ما يطلبه العامل من نحو الفاعلية وعلى أنه معنوي بأنه تغيير آخر الكلمة للعامل.

ويطلق الإعراب في الاصطلاح أيضا على النحو. سمي به <#> وإن كان باحثا عن الإعراب والبناء <٤و> معا لكونه أشرف من البناء. ومعنى النحو لغة: القصد والجهة والمقدار والمثل وغير ذلك. واصطلاحا:

علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء وغايته الاحتراز عن الخطاء في التركيب بشرط المراعاة وموضوعه عند الأعلام الكلمة والكلام. هذا.

وقوله: "جملة" فيه مجاز مرسل وهو إطلاق الجملة على الجمل كإطلاق الكلمة على الكلام. واستعمل جمع القلة موضع جمع الكثرة في قوله: أحرفا، لكونها قليلة الحجم بالنسبة لما سواها من مختصرات هذا العلم. و"الشعر" كلام موزون قصدا بوزن عربي وإنما آثره لأنه أسهل في الحفظ من غيره.

[٢] تُعَلِّمُكَ ٱلْإِعْرَابَ وَهْيَ قَرِيبَةٌ * مُنَظَّمَةٌ يَسَّرْتُهَا أَيَّمَا يُسْرِ

جملة "تعلمك" حال من الهاء في ألفتها. فاعله ضمير مستتر فيه يعود على أحرفا والكاف <#> مفعوله الأول، و"الإعراب" مفعوله الثاني ويصح أن تكون <٤ظ> معطوفة على جملة ألفتها بإسقاط العاطف فتكون صفة أيضا لأحرفا. وكذا يقال في الجمل بعدها. وقوله: "وهي قريبة" مبتدأ وخبر واوه للحال وتسمى ابتدائية فهي حال إما من الضمير في تعلم فتكون متداخلة وإما من الهاء في ألفتها فتكون مترادفة. وقوله: "منظمة" بمعنى مرتبة الوضع بجعل كل من الحروف والكلمات في محله اللائق به خبر ثانٍ لهي أو لمحذوف.

وجملة "يسرتها" الخ أتى بها لبيان أنه يسرها تيسيرا بالغ الغاية كما يفهم ذلك من الميم الزائدة للتفخيم وإلا فأصل التيسير معلوم من

قوله: قريبة. والمعنى أن هذه(١) الجمل وتلك(٢) الأحرف قريبة المأخذ لمن استعان بها على ما سواها من مطولات الكتب وسهلة التناول لمن رغب في حفظها أو كتبها مثلا.

[٣] ثَلاَثُونَ بَيْتًا ثُمَّ عَشْرٌ تَمَامُهَا * <#> تُعَلَّمُ يَوْمًا مَا يُعَلَّمُ فِي شَهْرِ

"ثلاثون" خبر محذوف و"بيتا" تمييز محول عن المبتدأ <٥و> أي أبياتها ثلاثون فحوّلت العبارة. و"ثم" للعطف و"عشر" خبر مقدم و"تمام" بمعنى متمم مبتدأ مؤخر ويصح العكس فالمسوغ على هذا ما فيه من التفصيل أو غير ذلك يعني أن أبياتها أربعون بيتا وهذا بالنسبة لما فيه جل القصد وتمام الفائدة وإلا فهي أزيد من ذلك.

وقوله: "تعلم يوما" الخ، فيه زيادة مبالغة مع حسن تنبيه وكثرة حث لمن قصرت همته عن الاشتغال بهذا الفن أي إن هذه المقدمة تعلم(١) الآخذ منها في أقل زمن ما يتعلمه من غيرها في أكثره فلا مفهوم لليوم والشهر. ومن التقدير قد علم مفعول تعلم الأول والثاني أعني "ما" وهي إما موصول اسمي أو نكرة والجملة بعدها صلة أو صفة والعائد نائب فاعل يعلم الذي هو مفعوله (٢)الثاني ومفعوله الأول مقدر(٢) وفي <#> كلامه نسبة التعلم لها وهو مجاز من الإسناد إلى السبب وإلا فالمعلم حقيقة هو الله سبحانه وتعالى.

أحرف الجر

<٥ظ> مضاف ومضاف إليه وأولهما مبتدأ خبره محذوف،

تقديره: هذا بيانها، أو خبر لمحذوف على تقدير مضافين أي هذا باب شرح حروف الجر، مثلا، فحذف هذا وما بعده من باب و شرح وأقيم حروف مقامه فارتفع على الخبرية. ولك قراءته(١) بالنصب على إضمار فعل. وما قيل هنا يقال فيما يأتي من النظائر.

وإنما قدم حروف الجر والنصب والجزم بهذا الترتيب على الكلام والأفعال حائدا عن سنن غيره من الأعلام مع أنه المقصود الأتم والملحوظ الأهم ليتفرغ منها له. وأيضا فهي علامات والعلامة مقدمة تعقلا على المعلم. وأخر علامات النصب والجزم عن علامات الجر مع أن النصب أشرف منه لكونها علامة للاسم وتلك للفعل وشرف <#> الاسم أقوى ومنه يعلم تقديم علامات النصب على علامات الجزم فتدبر.

ثم إن الناظم، رحمه الله، ذكر الحروف <٦و> العاملة وترك المهملة خوف الإطالة. وذلك كهل وقد وبل ولكن الاستدراكية. فهل تدخل على الاسمية نحو: هل زيد قائم، وعلى الفعلية حقيقة كهل قام زيد، أو تقديرا نحو: هل زيد قام. فإن زيد في هذا المثال فاعل لمحذوف يفسره المذكور وليس مبتدأ لأنها متى رأت الفعل في حيزها حنت له وتشوقت إليه فلا ترضى إلا بمعانقته. وقد بأقسامها الأربعة أعني التحقيق والتقريب والتقليل والتكثير تدخل على الماضي والمضارع وعلى الموقف تتميم المرام تنزيها لهذا المختصر من سآمة التطويل والملال.

[٤] فَمِنْ وَإِلَى حَرْفَانِ مِنْ أَحْرُفِ ٱلْجَرّ * كَقَوْلِكَ مِنْ هِنْدٍ أَتَيْتُ إِلَى مِصْرِ

الفاء زائدة و"من" و"إلى" مبتدآن خبرهما "حرفان" أو بالعكس <#> والجار والمجرور صفة حرفان وما بعده مضاف إليه. وقوله: "كقولك" متعلق بمحذوف خبر لمقدر. وقوله: "من هند" متعلق "بأتيت" <٦ظ> وهو فعل وفاعل. و"من مصر"(١) متعلق به أيضا لكنه مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة لأنه ليس بمنصرف للعلمية والتأنيث وحرك بالكسر للوزن أو بكسرة ظاهرة بناء على تذكيره باعتبار الوادي مثلا. والمراد "بهند" الوادي المعروف.

ثم إنه يرد على جعل من وإلى مبتدأ أو خبرا أن الحرف لا يخبر به ولا عنه. والجواب أن هذا إذا لم يقصد لفظه وإلا فيسوغ ذلك لما أنه قد صار اسما أو كالاسم كما قيل بكل.

"فمن" حرف جر لابتداء الغاية في غير الزمان عند البصرية سواء كان مجرورها مكانا كمثال المصنف أو غيره كهذا كتاب من زيد إلى عمرو. وتكون عند الكوفيين لابتداء الغاية في الزمان أيضا وهو الظاهر إذ لا منع من قولك: نمت من أول الليل إلى <#> الفجر. وتأتي لبيان الجنس كقوله تعالى * فاجتنبوا الرجس من الأوثان * وللتبعيض كقوله: أخذت من الدراهم. وتكون فعل أمر بمعنى كَذّبْ كقوله:

مِنْ <٧و> أَبَا قَاسِمٍ وَأَمَّ أَبَاهُ

وبمعنى بدل كقوله سبحانه * أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة * أي بدلها ، وزائدة كقول القائل: ما جاءني من أحد. ولا تزاد عند الجمهور

إلا بشرطين: أن يسبقها نفي أو شبهه وأن تجر نكرة كما هو في المثال.

وأما "إلى" فهي لانتهاء الغاية في الزمان وغيره باتفاق الفريقين وبمعنى مع(١) أي أن ما بعدها داخل فيما قبلها كقوله تعالى * إلى المرافق * وكقول الشاعر:

رَمَى(٢) ٱلْحُبُّ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ * وَيَوْمًا إِلَىَ يَوْمٍ وَشَهْرًا إِلَىَ شَهْرِ

وتجر الآخر وغيره كقولك: سرت البارحة إلى آخر الليل، أو: إلى نصفه، بخلاف حتى فإنها لا تجر إلا الآخر أو ما اتصل به كقوله تعالى * حتى مطلع <#> الفجر * وتكون اسما مفرد الآلاء التي هي النعم كقول الشاعر:

أَبْيَضُ لاَ يَرْهَبُ ٱلْهُزَالَ وَلاَ * يَقْطَعُ رِحْمًا وَلاَ يَخُونُ إِلَىَ

وتأتي فعل أمر للاثنين من وأل إذا لجأ أو للواحد <٧ظ> وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة فتبصر.

[٥] وَعَنْ وَعَلَىَ مِنْهَا كَقَوْلِكَ سِرْ عَلَىَ * حِمَارٍ وَسَلْ أَهْلَ ٱلْمَعَارِفِ عَنْ عَمْرِو

"عن" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الأصلي لأجل الحكاية وهو اسم لما سبق. و"على" نظيره فيما ذكر إلا أنه مرفوع بضمة منع من ظهورها التعذر. والجار والمجرور خبر عنهما. وقوله: "كقولك" خبر لمقدر، تقديره: وذلك كقولك، و"سر" أمر من سار فاعله مستتر فيه وجوبا أعني أنت وما بعده متعلق به. والجملة في محل نصب مقولة للقول المذكور. وجملة "سل" معطوفة عليها في محل نصب أيضا وهو أمر من سأل فخفّف <#> بنقل حركة

الهمزة إلى السين وحذف همزة الوصل للغنية عنها. و"أهل" مفعول أول لسل وما بعده مضاف إليه والجار والمجرور مفعوله الثاني.

يعني أن عن تكون حرف جر وهي للمجاوزة أي التجاوز عن الشيء أعني مجرورها <٨و> وذلك إما أن يكون بزواله عنه مع الوصول للغير كرميت السهم عن القوس، فإن السهم زال عن القوس ووصل للصيد وهو ظاهر وإما بزواله عنه(١) وإن لم يصل لغيره كما(٢) في قولك: أديت عنه الدين، وفيه أن الدين قد وصل لربه اللهم إلا أن يقال إنه لم يصل له بصفة ارتكاب الذمة كما كان على المدين. وإما بوصوله للغير مع بقائه كقولك: أخذت عنه العلم، ومن هذا القبيل مثال الناظم وتنبه.

ثم إن عن تكون اسما بمعنى الجانب إذا دخل عليها حرف الجر <#> كقول الشاعر:

(٣)وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً * مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَعَنْ أَمَامِي(٤)

وأما "على" فهي حرف جر أيضا وتكون للاستعلاء حقيقة كمثال الناظم أو حكما كقولك: على فلان دين. ومنه قوله تعالى * كان على ربك حتما مقضيا * وتكون بمعنى من نحو قوله تعالى * إذا اكتالوا على الناس * وقوله عليه السلام: بُني الإسلام على(٥) خمس، وتجيء اسما بمعنى فوق إذا جرت <٨ظ> بمن كقول الشاعر(٣):

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا * تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

وفي مثال الناظم، رحمه الله تعالى، لطيفة ذوقية وهي أن فيه الأمر بالسعي لأهل المعارف والأخذ عنهم إشارة لقوله عليه السلام: اطلبوا(١) العلم ولو بالصين.

[٦] وَرُبَّ وَتَا وَٱلْوَاوُ وَٱلْبَاءُ مُقْسَمًا * وكَافٌ بِهَا ٱلتَّشْبِيهُ يَأْتِي مَدَى(٢) ٱلدَّهْرِ

"رب" وما عطف عليها مبتدأ والخبر مقدر أي منها. و"مقسما" إما حال من التاء والواو والباء على رأي من يجوز الحال من المبتدأ وإما من الضمير في الخبر بالنظر لما عدا رب وهو اسم مفعول والأصل مقسما بها فحذف الجار فاتصل الضمير وعليه فتسميتها بذلك مجاز من إطلاق اسم المجاور على مجاوره إذ المقسم به في الحقيقة مجرورها كلفظ الجلالة مثلا ويحتمل أنه اسم <#> فاعل حال من ضمير المنادى(٣) في قوله: أيا طالب الإعراب <٩و> دونك جملة.

وقوله: "وكاف" خبره مقدر علم مما قبله و"بها" متعلق بيأتي. وجملة "يأتي" من الفعل والفاعل خبر عن "التشبيه" وهو وخبره صفة كاف. إذا علمت ذلك تعلم أن جملة "التشبيه يأتي" جملة كبرى لأن الخبر وقع فيها جملة. وجملة "يأتي" وحدها صغرى لأنها وقعت خبرا عن غيرها. وقوله: "مدى(١) الدهر" منصوب على الظرفية للفعل قبله.

والمعنى: إن رب من حروف الجر مخصوصة بالنكرة عند البصرية والأصل فيها أن تكون للتقليل نحو: رب رجل كريم لقيت، وتستعمل في

معنى التكثير ومثل رب واوها وهي التي تكون بمعناها مبتدأ بها في أوائل الكلام كقول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا(٢) أَنِيسُ * إِلاَّ ٱلْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ ٱلْعِيسُ

وقال بعض النحاة: إن الجار لما بعدها رب مقدرة وهي للعطف على مقدر. ورب بضم الراء <#> وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحة فهذه أربعة وربت بسكون التاء وفتحها (٣)مع الأربعة ورب بضم الراء وفتحها(٣) مع إسكان الباء <٩ظ> ورب بضم الراء والباء مشددة ومخففة وربتا وأشهرها ضم الراء وفتح الباء مشددة والمتعين في المتن تشديد الباء. هذا.

ومن الحروف الجارة أيضا التاء والواو والباء التي للقسم فالباء تدخل على الظاهر وعلى الضمير ويجمع بينها وبين فعل القسم (١)فيقال: أقسم بالله، بخلاف الواو فلا تدخل إلا على الظاهر فلا يقال: وت، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم(١) . ومثلها في ذلك التاء إلا أن التاء مختصة بلفظ الجلالة فقط فلا يقال: ترب الكعبة، أو: تربي، إلا شذوذا. وذلك لأن الباء أصل والواو بدل منها والتاء بدل الواو فلذلك كانت الواو أحط رتبة من الباء والتاء أنزل من الواو وإنما كانت الباء أصلا لأن فيها معنى الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وكانت الواو فرعا منها لما بينهما من التناسب لفظا بكونهما شفهيتين ومعنى لأن في(٢) الواو معنى الجمعية القريبة من الإلصاق <#> وكانت الواو أصل <١٠و> التاء

لأن التاء تبدل منها كما في وراث وتراث وبهذا يعلم أنه كان الأولى تقديم الباء.

وقوله: "وكاف" معناه: إن كاف التشبيه تكون جارة وتختص بالظاهر فلا يقال: كه، ولا: كها، للثقل. والتشبيه أن يكون بين مدخولها وغيره مشاركة مًا في شيء وتكون اسما إذا دخل عليها حرف الجر مثلا وتعليلية كما في قوله تعالى * واذكروه كما هداكم * وزائدة للتأكيد كقوله تعالى * ليس كمثله شيء * فقوله، نفعنا الله به: "بها التشبيه يأتي مدى(١) الدهر" بالنظر للأكثر فيها والغالب وإلا فهي حال الزيادة جارة ولا تشبيه فيها وكذلك إذا كانت تعليلية.

[٧] وَمُنْذُ وَفِي وَٱلْبَاءُ وَٱللاَّمُ فَٱجْتَهِدْ * وَإِيَّاكَ وَٱلتَّقْصِيرَ عَنْ وَاضِحِ ٱلأَمْرِ

"منذ" وما عطف عليها مبتدأ خبرها مقدر لدلالة ما قبله أي منها. وقوله: "فاجتهد" فاؤه للفصيحة <١٠ظ> وهو فعل أمر فاعله مضمر فيه <#> وجوبا ومتعلقه محذوف. وقوله: "وإياك والتقصير" منصوبان لمقدر وجوبا، تقديره: احذر. وقوله: "عن واضح الأمر" من إضافة الصفة للموصوف والمعنى: اجتهد فيما وضحته لك من تفصيل الحروف ولا تقصر فيما كان ضروريا منه(١) معناها مثلا في نفس الأمر تساهلا به أو حياء من السؤال عنه فتستمر في حيرة الجهل وورطته. وبقولنا: في نفس الأمر، اندفع ما يقال: كيف يتأتى التقصير عنه وهو واضح؟ هذا.

وبعبارة أخرى: منذ تكون حرف جر لابتداء الغاية في الزمن

الماضي وضعا. تقول: ما رأيته منذ سنة، ومثلها مذ وإنما اقتصر على منذ لأنها أصل مذ وقد يكونان اسمين مبتدأين، وما بعدهما مرفوع على الخبرية لهما على الراجح نحو: منذ يومُ الخميس، وللظرفية في الماضي.

وأما قوله: "وفي" فتوضيحه أنها تكون للظرفية حقيقة نحو: زيد(٢) في الدار، أو مجازا كقولك: <١١و> سعيت في الحاجة، والباء تكون للإلصاق <#> كقولك: به داء، أي: التصق به وخامره، وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وللمصاحبة كذهب فلان بحماره، وزائدة كبحسبك(١) درهم، وتقدم أنها تكون للقسم. واللام تأتي للاختصاص نحو: المال لزيد، و: السرج للدابة، وزائدة كقوله تعالى * ردف لكم * وبمعنى على نحو قوله تعالى * ويخرون للأذقان سجدا * وبمعنى إلى نحو: سمع الله لمن حمده. ثم قال:

[٨] وَ كُنْ سَائِلاً عَمَّا بَقَى(٢) مِنْ حُرُوفِهِ * فَإِنِّي ٱخْتَصَرْتُ ٱلْقَوْلَ حِرْصًا عَلَى ٱلْقَصْرِ

الواو للاستئناف و"كن" أمر من كان الناقصة واسمه ضمير المخاطب و"سائلا" خبره وهو اسم فاعل من سأل(٣) المتعدي لمفعولين مفعوله الأول مقدر والثاني الجار والمجرور بعده أي سائلا أهل المعرفة الخ. و"ما" موصول اسمي و"بقى" صلته لا محل لها من الإعراب. و"من حروفه" أي الجر حال من الضمير في بقى. وفاء "فإني" للتعليل وإن حرف توكيد ونصب <١١ظ> ياء المتكلم اسمها. وجملة "اختصرت" خبرها و"القول"

مفعول <#> به لاختصرت. و"حرصا" بمعنى محرصا حال من فاعل اختصرت (١)أو مفعول لأجله وهو الأنسب(١). وما بعده متعلق به أي كن أيها الطالب سائلا عن الذي بقي ولم أذكره لك نحو حاشا وعدا وخلا في الاستثناء فإني حجزت نفسي عن الإطناب وإطالة الكلام في هذا الباب.

حروف النصب

[٩] وَأَنْ مِنْ حُرُوفٍ تَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ عِنْدَنَا * كَقَوْلِكَ أَرْجُو(٢) أَنْ أَرَى لَيْلَةَ ٱلْقَدْرِ]

"أن" مبتدأ و"من" اسم بمعنى بعض مبني على السكون في محل رفع خبر أن. "من" مضاف و"حروف" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وجملة "تنصب" من الفعل والفاعل العائد على الحروف صفة لها. و"الفعل" مفعول لتنصب و"عند" منصوب على الظرفية له أيضا. و"نا" مضاف إليه وصح الابتداء بأن وإن كانت حرفا لما تقدم أن الحرف إذا قصد لفظه صار <١٢و> اسما كما للسعد أو كالاسم كما للسيد.

وجملة "أن"(١) وما بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب وقوله: "كقولك" <#> خبر لمقدر، تقديره: وذلك كقولك. و"أرجو"(٢) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل وفاعله مستتر فيه وجوبا، تقديره: أنا. والجملة في محل نصب مقولة للقول. وقوله: "أن أرى" الخ "أن" حرف مصدر ونصب و"أرى" منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر. وأن وما دخلت عليه مؤول بمصدر مفعول أرجو(٣). ثم

يحتمل أنه بفتح الهمزة مضارع رأى البصرية المتعدي لمفعول واحد وهو "ليلة" ويحتمل أنه بالبناء للمجهول فمفعوله الأول نائب فاعله الذي هو ضمير المتكلم والثاني ليلة القدر. هذا.

يعني: أن(٤) أن المصدرية بعض حروف أربعة تنصب الفعل عندنا، معشر النحاة، بنفسها وهي أن ولن وإذن وكي وكلها حروف إلا إذن فقيل <١٢ظ> باسميتها وسيأتي بيانها في المتن. وإنما قدم أن عليها لأصالتها في الباب ولأنها تعمل هذا العمل ظاهرة كمثال الناظم ومقدرة إما وجوبا كالمضمرة بعد لام الجحود نحو * وما كان الله ليعذبهم * وبعد كي الجارة <#> المقدرة بلام العلة نحو: جئت كي تكرمني، وبعد حتى الجارة أو التعليلية وستأتي وبعد فاء السببية المفيدة للعطف وواو المعية الواقعتين بعد أحد المذكورات في قوله:

مُرْ وَٱنْهَ وَٱدْعُ وَسَلْ وَٱعْرِضْ لِحَضِّهِمِ * تَمَنَّ وَٱرْجُ كَذَاكَ ٱلنَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ

وبعد أو التي بمعنى إلا أن نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، أو إلى أن كلا أفارقنك أو تقضيني حقي، أو كي كلأطيعن الله أو يغفر لي، وإما جوازا كالمضمرة بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى * أو يرسل رسولا * بعد * وحيا * وقول الشاعر:

<١٣و> وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقِرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ ٱلشُّفُوفِ(١)

أو بعد اللام الجارة المسماة بلام كي سواء كانت للتعليل كقوله تعالى * لتبين للناس * أو للعاقبة نحو * ليكون لهم عدوا وحزنا * أو زائدة

كقوله تعالى * إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس * واحترزنا بالمصدرية <#> عن المفسرة والزائدة فلا عمل لهما على الراجح.

تنبيه: يطرد حذف الجار معها نحو * وترغبون أن تنكحوهن * ويشترط في عملها أن لا تسبق بعلم قطعا أو بظن على قول.

[١٠] وكَيْ مِثْلُهَا فِي ٱلنَّصْبِ نَحْوُ أَتَيْتُ كَيْ * أَزُورَكَ يَا مَوْلَايَ لَمَّا ٱنْقَضَى صَبْرِي

"كي" مبتدأ و"مثل" خبره و"ها" العائد على أن مضاف إليه و"في النصب" متعلق بالخبر وهو لبيان المماثلة. و"نحو" مرفوع على الخبرية لمحذوف، تقديره: وذلك نحوُ، أو بالنصب لمقدر: أعني نحوَ، وهو مضاف لقول مقدر. وقوله: "أتيت" من الفعل والفاعل وما بعدهما في محل نصب مقول لذلك المقدر. <١٣ظ> و"كي" مصدرية و"أزور" مضارع منصوب بها وفيه الشاهد وفاعله مستتر فيه وجوبا، تقديره: أنا. والكاف مبني على الفتح في محل نصب لأزور. و"يا" حرف نداء و"مولا" منادى منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. وياء المتكلم مضاف إليه، وقوله: "لما" ظرف بمعنى حين متعلق بأتيت وما بعدها فعل وفاعل مرفوع بضمة(١) مقدرة منع من <#> ظهورها حركة المناسبة والياء مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

والمعنى: إن كي المصدرية مثل أن في نصب المضارع إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى * لكيلا تأسوا * * لكيلا يكون على المؤمنين

حرج * أو تقديرا كمثال الناظم فإن لم تقدر اللام كانت حرف تعليل وجر والفعل منصوب بأن مضمرة حتما كما سبق. وبقولنا: المصدرية، خرجت التعليلية والمختصرة من كيف كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ [...] * [...]

ثم قال:

[١١] وَلَنْ وَإِذَنْ مِنْهَا وَحَتَّى وَلَامُ كَيْ * <١٤و> وَلَامُ جُحُودٍ بَعْدَهَا أَبَدًا تَجْرِي

"لن" و"إذن" مبتدآن خبرهما "منها". و"حتى" وما بعدها مبتدأ أيضا والخبر مقدر أي كذلك وهو معطوف على ما قبله من عطف الجمل. وقوله: "ولام جحود" مبتدأ (١)ومضاف إليه(١) و"بعدها" متعلق بمحذوف صفته. و"أبدا" منصوب على الظرفية "لتجري" وهو مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل وفاعله مستتر فيه <#> جوازا، تقديره: هي، يعودعلى لام المضافة للجحود (٢)إضافة الدال للمدلول ومتعلق تجري محذوف. والجملة من الفعل والفاعل خبر لام أي إن لام الجحود(٢) المذكورة بعد الحروف التي سلفت تأتي على هذا المنوال من نصب المضارع.

والحاصل أن لن تنصب المضارع وتصيره مستقبلا منفيا باتفاق أي تفيد انتفاء الحدث في الزمن المستقبل كقوله تعالى * لن نبرح * ثم اختلف فيها فقيل: أصل برأسها، وهو الصحيح وقيل: أصلها لا أن

حذفت الهمزة <١٤ظ> تخفيفا والألف لالتقاء(١) الساكنين، وقيل: أصلها لا فأبدلت الألف نونا، وقيل: إنها تفيد التأكيد والتأبيد، وأدلة كل في المطولات.

وإن إذن من حروف النصب أيضا فتنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط: تصديرها واستقبال ما بعدها وعدم الفصل بينها وبينه بغير لا النافية والقسم وهي حرف جواب وجزاء دائما. وقيل: إنها تكون متمحضة للجواب بلا جزاء كقولك: إذن أظنك صادقا، في جواب: أحبك. والصحيح قلب نونها ألفا في الوقف <#>. وإنها بسيطة لا مركبة من إذا وأن ثم حذفت همزة أن ثم بعدها ألف إذا لالتقاء(٢) الساكنين خلافا للخليل ولا مركبة من إذ وأن ثم نقلت حركة الهمزة للذال ثم حذفت خلافا لمن قال به. وجعل الرضي نونها تنوينا عوضا عن جملة ونصب الفعل بأن مضمرة بعدها.

وقوله: "حتى" أي الجارة كقوله تعالى * حتى يرجع إلينا موسى * أو التعليلية <١٥و> نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. والصحيح أن النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها كما سبق وذلك لأنها عملت الجر في الاسم نحو قوله تعالى * حتى مطلع الفجر * ولو عملت النصب في الفعل لزم كون الحرف يعمل النصب في الفعل تارة والجر في الاسم أخرى وهو غريب. وشرطها استقبال الفعل حقيقة أو تأويلا فإن كان حالا أو مؤولا به رفع.

وقوله: "ولام كي ولام جحود" سلف أن النصب بأن مضمرة جوازا

بعد الأولى ووجوبا بعد الثانية وأن لام كي هي لام التعليل وإنما أضيفت لكي لحلولها محلها <#> والجحود النفي ويشترط في لامه أن تكون مسبوقة بكون ماضي لفظا أو تقديرا نحو * ما كان الله ليعذبهم * * لم يكن الله ليغفر لهم * فتنبه.

حروف الجزم

الأولى: عوامل الجزم كما عبر به غيره وذلك لأن ما يجزم فعلا واحدا حرف وما يجزم فعلين اسم إلا أن باتفاق وإذما على الصحيح <١٥ظ>.

[١٢] وَأَمَّا حُرُوفُ ٱلْجَزْمِ فَهْيَ كَثِيرَةٌ * أُفِيدُكَ مِنْهَا مَا تَخَيَّرَهُ فِكْرِي

الواو للاستئناف "أما" حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب. "حروف" مبتدأ ومضاف لما بعده، وقوله: "فهي" الفاء واقعة في جواب أما "هي" مبتدأ و"كثيرة" خبر وهما جواب الشرط. "أفيدك" مضارع مرفوع بضمة ظاهرة وفاعله مستتر وجوبا، تقديره: أنا. والجملة مستأنفة جواب لسؤال(١) مقدر. كان قائل(٢) قال: وحيث كانت كثيرة هل أتيت بجميعها؟ فقال: أفيدك الخ(٣). والكاف مبني على الفتح في محل نصب مفعول أفيدك الأول والجار والمجرور بعده متعلق <#> به و"ما" مفعوله الثاني وهي اسم موصول مبني على السكون في محل نصب أيضا. وجملة "تخيره فكري" من الفعل والفاعل صلتها والعائد الضمير في تخيره.

والمعنى: إن حروف الجزم لا يليق بهذه المقدمة سردها بتمامها على المبتدئ لأنها كثيرة. أنهاها بعضهم إلى ثمانية عشر، بل لا يليق به إلا ما استحسنه فكري <١٦و> مما فيه سهولة عليه. ثم قال:

[١٣] فَلَمْ وَأَلَمْ مِنْهَا وَلَمَّا وَمَنْ وَمَا * كَقَوْلِكَ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامِي أَبُو(١) بَكْرِ

الفاء تعريفية(٢) و"لم" و"ألم" مبتدأ والخبر "منها"، وقوله: "و(٣)لما" مبتدأ. و"من" و"ما" معطوفان عليها والخبر مقدر للعلم به أي كذلك، وهذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها من عطف الجمل وكلتا الجملتين لا محل لهما(٤) من الإعراب لاستئناف الأولى وعطف الثانية عليها.

وقوله: "كقولك" متعلق بمحذوف خبر لمقدر، التقدير: وذلك كقولك. و"لم" حرف نفي وجزم وقلب و"يفهم" مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون. و"كلامي" مفعول مقدم <#> منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وياء المتكلم مبني على السكون في محل جر بالإضافة. و"أبو(٤)" فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وما بعده مضاف إليه.

يعني: أن لم من الحروف التي تجزم فعلا واحدا، أعني(٥) <١٦ظ> المضارع، تنفي معناه وتقلبه للمضي. ومثلها في ذلك ألم لأنها هي بعينها زيدت عليها همزة الاستفهام. وهذا العمل أيضا للمَّا إلا أنها تزيد بكون منفيها متصلا بالحال. تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيما، ولا يجوز: لما يكن، وبكون منفيها يتوقع ثبوتها نحو قوله تعالى * بل لما

يذوقوا عذابي * إذ هم إلى الآن ما ذاقوه وإذ ذوقهم متوقع لا محالة، وهذا بالنسبة إلى المستقبل.

وأما الماضي فلا فرق بينهما في التوقع وعدمه. مثال التوقع: ما لي قمت ولم تقم، أو: ولما تقم. (١)ومثال عدمه أن تقول: ابتداء لم يقم، أو: لما يقم(١)، وبكون مجزومها يجوز حذفه في الاختيار. تقول: قاربت المدينة <#> ولما، أي ولما أدخلها. وقد تزاد عليها همزة الاستفهام فيقال: ألما، وتنفرد لم عنها بمصاحبة الشرط نحو: وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان، وامتنع: لما يكن ثم كان، والفصل <١٧و> بينها وبين مجزومها اضطرار وإنها قد تلغى ولا يجزم بها.

وأما من وما فهما مما يجزم فعلين سواء كانا مضارعين أو ماضيين أو متخالفين نحو * من يعمل سوء يجز به * *وما تفعلوا من خير يعلمه الله * ثم رجع المصنف(١) إلى التمثيل للم بقوله: "كقولك" الخ.

تنبيه: كل الأدوات التي تجزم فعلين مبنية إلا أيًّا، والأسماء الدالة منها على الحدث مفعول مطلق وعلى الزمان والمكان ظروف وتقتضي استقبال الشرط والجزاء حتى كان إذا وقعت شرطا نحو *وإن كنتم جنبا فاطَّهَّروا * والجواب المقرون بقد والفاء <#> وقد يخرج الشرط عن الزمان الخاص ويراد به مطلق الزمان مجازا من استعمال المقيد في المطلق نحو * وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم *

ولا يتكرر المشروط بتكرر الشرط، فلو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت مرة طلقت. ثم لو دخلت ثانية لم تطلق إلا أن اقتضى العرف التكرار <١٧ظ> نحو * إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا * لأن عرف الشارع أن هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب فاقتضت التكرار لذلك وإن كانت مطلقة المعنى.

[١٤] وَمَهْمَا وَإِذْمَا ثُمَّ أَيْنَ وَأَيْنَمَا * كَذَلِكَ لاَ لِلنَّهْيِ وَٱللاَّمُ لِلأَمْرِ

"مهما" وما عطف عليها مبتدأ والخبر "كذلك". وقوله: "لا" مبتدأ أيضا و"اللام" معطوف عليه وخبرهما مقدر أي منها، ويحتمل أن يكون خبر مهما هو المقدر وكذلك خبر عن لا واللام مقدم عليهما. وعلى كلا الاحتمالين فالجار والمجرور في الموضعين متعلق بمحذوف صفة. فمثال <#> مهما قوله تعالى * مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين * وقوله:

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِئٍ(١) مِنْ خَلِيقَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَىَ ٱلنَّاسِ تُعْلَمِ

وأين كقوله:

أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا ٱلْعُدَاةُ تَجِدْنَا * نَصْرِفُ(٢) ٱلْعِيسَ عِنْدَهَا لِلتَّلاَقِي

<١٨و> وأينما كقوله تعالى * أينما تكونوا يدرككم الموت * وأصلها أين زيدت عليها ما. وبقي مما يجزم فعلين حيثما كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ ٱلأَزْمَانِ

وإن الشرطية كقوله تعالى * إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه

يحاسبكم به(١) الله * وأيٌّ نحو * أيا مًا تدعوا فله الأسماء الحسنى *

ومتى نحو:

[....] * مَتَى أَضَعِ ٱلْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وأيان كقوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا * لَمْ تُدْرِكِ ٱلْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وأنى نحو قوله:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

وإذا في الشعر خاصة كقوله:

[...] * وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا، وفي لو خلاف <#> قيل: يجزم بها في الشعر، وقيل: لا مطلقا. وقوله: "لا للنهي واللام للأمر" رجوع لما يجزم فعلا واحدا نحو: لا تخف * لينفق ذو سعة *

[١٥] وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَدْرِ(٢) ٱلْبَقِيَّةَ فَٱجْتَهِدْ * فَمَا لَكَ فِي ٱلتَّأْخِيرِ يَا صَاحِ [مِنْ عُذْرِ

<١٨ظ> الواو للاستئناف. "إن" حرف شرط من جوازم الشرط والجزاء، وشاء فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. والتاء ضمير المخاطب الذي هو طالب الإعراب المتقدم في محل رفع فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط. وجملة "إن" وما

بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

وقوله: "أن تدر البقية" "أن" حرف مصدري ونصب، و"تدر" منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الياء المحذوفة للضرورة وفاعله مستتر فيه وجوبا، تقديره: أنت، وأن وما دخلت عليه مؤولة بمصدر <#> مفعول شئت. ثم إن درى يتعدى لمفعولين والكثير(١) فيها تعديتها لواحد بالباء، تقول: دريت بكذا. فقوله: "البقية" مفعوله وفيه ما علمت، وفاء "فاجتهد" جزائية وهو أمر <١٩و> مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل مستتر(١) فيه وجوبا، تقديره: أنت، والجملة مجزومة محلا جواب إن.

وقوله: "فما" الخ فاؤه(٢) للتعليل وما حجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط ستة ذكرها ابن عقيل فانظره. وهي لنفي(٣) الحال عند الإطلاق وقد وردت في القرآن كثيرا نحو * ما هذا بشرا * * ما هن أمهاتهم * وح فما وليها من الجار والمجرور خبرها مقدم. وقوله: "من عذر" اسمها مؤخر ومن فيه زائدة. و"في التأخير" متعلق به أو هو الخبر، ولك متعلق بما تعلق به الخبر ولكن الأول أنسب. وعلى كلا الاحتمالين ففيه تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز إلا إذا كان ظرفا <#> أو جارا ومجرورا كما هنا. وأما على أنها تميمية فهي ملغاة. وما بعدها مبتدأ وخبر على الاحتمالين السابقين. وجملة النداء معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب. و"صاح" إما من الصحو أو من الصحبة فتدبر.

ومعنى البيت <١٩ظ>: إن شئت يا طالب الإعراب أن تعلم ما لم أذكره من حروف الجزم لمانع التطويل فاجتهد في طلبها ولا تكسل عنها فتلام لأنه لا عذر لك في ذلك وقد ذكرناها، والله أعلم.

تتمة: من الحروف العاملة أيضا الحروف المشبهة بالفعل وهي إنَّ وأنَّ للتوكيد وكأنَّ للتشبيه ولكنَّ للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي، ومنها ما ولا ولات العاملات عمل ليس. ومن غير العاملة حروف العطف وهي عشرة: الواو لمطلق الجمع والفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى للتدريج وأو وإما وأم لأحد الأمرين ولا لنفي(١) ما وجب وبل للإضراب ولكنْ للاستدراك. ومنها <#> ألاَ وأمَا وها للتنبيه، ومنها يا وأيا وهيا وأ وإي للنداء وأي وأن للتفسير وهلاَّ وألاَّ ولولا ولوما للتحضيض وكلاَّ للردع ونعم لتقرير ما سبق وبلى لإيجاب النفي وإي للإثبات <٢٠و> بعد الاستفهام ويلزمها القسم، وأجل وجَيْرِ وإن لتصديق الخبر والهمزة وهل للاستفهام ولو للشرط وأمَّا للتفصيل ويلزمها الفاء.

أقسام الكلام

تقدم أن مثل هذه الترجمة خبر مبتدأ محذوف على تقدير مضافين أو مبتدأ والخبر محذوف أو منصوب بإضمار فعل. و"أقسام" مضاف و"الكلام" مضاف إليه وهو في اصطلاح أهل(١) هذا الفن اللفظ المفيد فائدة يحمد السكوت عليها تركب من كلمتين أو أكثر نحو: قد قام زيد، أو: زيد قائم. وفي اللغة اسم لما أفاد وإن غير كلام فيشمل

العقد والنصب والإشارة والكتابة.

والكلم <#> اسم جنس وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أو لا نحو: إن قام زيد. واحده كلمة وهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فإن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان كانت اسما وإن مقترنة ففعل وإن في غيرها فحرف. وقد تطلق <٢٠ظ> على الكلام كقولهم: لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص، والقول يعم الجميع.

إذا عرفت ذلك تعلم أن بين الكلام والكلم العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في الصدق وينفرد كل. مثال ذلك: قد قام زيد، و: زيد قائم، و: إن قام عمرو. ثم الجملة أعم من الكلام لا مرادفة له خلافا لمن توهم ذلك إذ شرط الكلام الإفادة بخلافها ولهذا يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما.

ثم ذكر المصنف أجزاءه(١) التي يتألف منها إجمالا ثم تفصيلا فقال:

[١٦] وَأَقْسَامُ مَا يُسْمَى كَلَامًا ثَلَاثَةٌ <#> * عَلَيْهَا ٱسْتَقَرَّ ٱلْأَمْرُ عِنْدَ ٱلَّذِي [يَدْرِي

واوه للاستئناف. "أقسام" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة و"ما" مضاف إليه في محل جر وهي موصولة. و"يسمى" من الفعل ونائب الفاعل العائد عليها صلتها لا محل لها من الإعراب وهو بإسكان السين <٢١و> للضرورة ومفعوله الأول نائب الفاعل والثاني "كلاما". وقوله:

"ثلاثة" خبر المبتدأ و"عليها" متعلق "باستقر" وهو ماضي(١) فاعله "الأمر". والجملة في محل رفع صفة ثلاثة، و"عند" منصوب على الظرفية لاستقر أيضا والموصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. وجملة "يدري" من الفعل والفاعل العائد على "الذي" صلته لا محل لها من الإعراب. ومفعول يدري(٢) مقدر أي يدريها.

يعني: أن أجزاء المركب الذي يسمى في اصطلاح النحاة كلاما وهو ما سبق لك <#> بيانه ثلاثة لا رابع لها على الصحيح، عليها استقر الإجماع عند الذي يدري ويعتد بإجماعه ولا عبرة بمن زاد رابعا وسماه خالفة فإنه أفرط في المخالفة.

[١٧] فَإِنْ رُمْتَهَا فَٱلِاسْمُ وَٱلْفِعْلُ و(٣)ٱلَّذِي * تُسَمِّيهِ حَرْفًا جَا(٤) لِمَعْنًى كَذِي ٱلْجَرِّ

الفاء للفصيحة. كان قائل(٥) قال له: ما أقسامه؟ فأجابه بالتفصيل بعد الإجمال ليكون بذلك <٢١ظ> رسوخ(١) في النفس. و"إن" شرطية جازمة ورام فعل ماض تقدم نظيره في الإعراب. والتاء ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعله والهاء مفعوله وهو على تقدير الحال. وجملة "رمت" من الفعل والفاعل في محل جزم فعل الشرط. والفاء في قوله: "فالاسم" جزائية داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: فإن قصدتها مفصلة فهي الاسم الخ، فيكون الاسم وما عطف عليه خبر المبتدأ الذي علمته. وقوله: "تسميه" مضارع فاعله مستتر فيه(٢) يعود على النحاة،

والهاء مفعوله الأول. و"حرفا" <#> مفعوله الثاني إذ هو يطلب مفعولين فيتعدى للثاني تارة بنفسه كما هنا وأخرى بحرف الجر كقولك: سميت ابني بزيد. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وقوله: "جا" بالقصر للضرورة بمعنى وضع فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على حرفا. والجملة في محل <٢٢و> نصب صفته. و"معنى" مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء(١) الساكنين منع من ظهورها التعذر. والكاف في قوله: "كذي" جارة لموصوف محذوف والجار والمجرور خبر لمقدر، تقديره: وذلك كالحرف ذي الجر. "فذي" صفة للموصوف المحذوف وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. و"الجر" مضاف إليه ومما ذكرناه في الترجمة يعلم تعريف كل من الاسم والفعل والحرف اصطلاحا فراجعها إن شئت حذرا من التطويل.

وإنما سمي الاسم بذلك لسموه وعلوه والفعل فعلا <#> تسمية له باسم جزء(٢) مدلوله إذ يدل على الفعل الحقيقي أعني الحدث. وقوله: "والذي تسميه النحاة حرفا(٣)" أي لكونه على حرف من الكلام وطرف منه. واحترز بقوله: "جا لمعنى" عن حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات التي تتركب منها الكلمات.

وبعبارة أخرى: في كلام <٢٢ظ> المصنف الإحالة على مجهول إذ كل من الاسم والفعل والحرف لا يتصور إلا بتصور علامته وهي لم تذكر.

فكان الأولى ذكر العلامة ثم المعلم لحصول الفائدة اللهم إلا أن يقال: يكفي فيها التصور بوجه مًا على أن ذكر الشيء مجملا ثم مبينا أوقع في النفس إذ بسماعها الإجمال تشتاق للبيان وتسأل عنه، ولذا أجاب عن ذلك معلنا بفاء الفصيحة، فقال:

[١٨] فَأَوَّلَهَا مَيِّزْهُ بِٱلْجَرِّ ثُمَّ بِآلْ * كَقَوْلِكَ كُلُّ ٱلنَّاسِ يَمْضِي إِلَىٰ ٱلْقَبْرِ

فالفاء أفصحت عن مقدر، تقديره: وما علامة الاسم الخ؟ و"أول" مبتدأ والهاء مضاف إليه. و"ميز" <#> أمر فاعله مستتر فيه وجوبا، تقديره: أنت، والهاء مفعوله، والجملة خبر ويحتمل أنه مفعول لمقدر من باب الاشتغال وهو الراجح لقول ابن مالك:

وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ * [...]

وقوله: "بالجر" متعلق بالفعل قبله، و"بآل" معطوف على الجر <٢٣و> وهو بحذف الهمزة بعد نقل حركتها للباء للضرورة. وقوله: "كقولك" خبر لمحذوف و "كل" مبتدأ و"الناس" مضاف إليه. وجملة "يمضي" من الفعل والفاعل خبر كل والمبتدأ وما بعده مقول القول. و"إلى القبر" متعلق بيمضي.

أي أن الاسم الذي هو أول الأقسام في الذكر يتميز عن قسيميه بالجر وهو الكسرة وما ناب عنها (١)أو التغيير المخصوص الذي علامته الكسرة وما ناب عنها(١) وإنما كان الجر علامة للاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم. ثم إن تعبير(٢) الناظم:

بالجر، أشمل من تعبير غيره: بحرف الجر، إذ هو يتناول الجر بالحرف والمضاف وما جر المتبوع المعبر عنهما في كتب النحو بالإضافة والتبعية إذ هو خلاف <#> الصحيح.

وكذلك يتميز عنهما بآل معرفة كانت أو زائدة أو موصولة إذ هي مختصة به على الصحيح. ومثل ال أم في لغة حمير، كقوله عليه السلام: <٢٣ظ> ليس من امْبرّ آمْصيام في آمْسفر. وال تأتي لمعانٍ، فانظرها في المطولات.

ثم اختلف هل المعرف ال، وبه قال الخليل، أو اللام وحدها، وبه قال <سيبويه>، فعند الخليل الهمزة للقطع وعند <سيبويه>(١) همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن وفتحت مع أن الأصل كسرها لكثرة الاستعمال، وقيل: الهمزة وزيدت اللام فرقا بينها وبين همزة الاستفهام، وقد مثل الناظم لهما بقوله: "كل الناس" الخ. "فالناس" و"القبر"(٢) اسمان لدخول الجر وال على كليهما، ولقد أحسن الناظم في التعبير بآل دون الألف واللام.

ثم بقي من علامات الاسم النداء والإسناد إليه والتنوين بأقسامه الأربعة، وهو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة، كزيد، وتنوين التنكير، وهو اللاحق <#> للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو: سيبويه، وتنوين المقابلة وهو اللاحق <٢٤و> لجمع المؤنث السالم نحو:مسلمات، وتنوين العوض، كيومئذٍ، وأما تنوين الترنم والغالي

فيكون في الاسم والفعل والحرف.

[١٩] وَبِٱلسِّينِ مَيِّزْ ثَانِيًا وَبِقَدْ كَقَدْ * أَطَعْتَ ٱلْهَوَى لَكِنْ سَتَدْرِي(١) [ٱلَّذِي يَجْرِي

الواو للاستئناف أو لعطف جملة على أخرى، و"بالسين" متعلق بالفعل بعده وقد سبق نظيره في الإعراب. و"ثانيا" مفعوله و"بقد" معطوف على السين والكاف جارة لمحذوف خبر لمقدر، تقديره: وذلك كقولك الخ. و"قد" للتحقيق وأطاع فعل ماضٍ والتاء للمخاطب فاعله، و"الهوى" مفعوله والجملة في محل نصب مقولة للقول المحذوف. و"لكن" حرف استدراك والسين بعدها للتنفيس و"تدري"(٢) مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل <#> وفاعله مستتر فيه وجوبا، تقديره: أنت. و"الذي" اسم موصول <٢٤ظ> مبني على السكون في محل نصب مفعوله. ولو قال: بالذي، لكان أتيا على الكثير لما تقدم أن الكثير فيه تعديته لواحد بحرف الجر. وجملة "يجري" من الفعل والفاعل صلته لا محل لها من الإعراب.

وحاصله أن السين ومثلها سوف من علامات الفعل وإنما اختصا به لأنهما وُضِعتا لتأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال. وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس وفاء بقلة المعنى لقلة المبنى(١) وبالعكس، والصحيح فيها كونها للتنفيس كالسين خلافا لما اشتهر. وإن قد كذلك لأنها إما لتقريب الماضي من الحال نحو: قد قامت الصلاة، أو لتحقيقه نحو: قد علم الله،

أوللتقليل (٢)في المضارع(٣) نحو: إن الكذوب قد يصدق ، أو للتكثير(٢) نحو(٤): قد يجود الكريم ، ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور <#> وجودها في غير الأفعال. وبعضهم جعل المثال الأول للتحقيق فيكون مجازا بتنزيل ما قرب منزلة الواقع بالفعل.

وبعبارة(٥) <٢٥و>: من علامات الفعل قبول ياء الفاعل والفاعلة وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد بقسميها ، وتمثيل الناظم للسين وقد على خلاف الترتيب. و"الهوى" بالقصر ما تهواه النفس وتألفه. وقوله: "ستدري(١) الذي يجري" أي يصير من قبح الحال وفظاعة المال إشارة لقوله: طوع النفس وهواها سعي(٢) لها في رداها.

[٢٠] وَثَالِثَهَا مَيِّزْ بِأَنْ لَيْسَ صَالِحًا * لِشَيْءٍ مِنَ ٱلْأَمْرَيْنِ فِي ٱلسِّرِّ وَٱلْجَهْرِ

إعرابه أن تقول: الواو فيها الوجهان السابقان في الذي قبله. و"ثالث" مفعول مقدم لميز أو مبتدأ و"ميز" خبر وعليه فمفعوله مقدر أي ميزه. وقوله: "بأن" الباء حرف جر و"أن" مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن ، و"ليس" فعل ماض ناقص(٣) اسمها ضمير يعود <#> على ثالث ، و"صالحا" خبرها وجملتها خبر(٤) أن. و"لشيء" متعلق بصالحا والجار والمجرور بعده صفته ، وقوله: "في السر والجهر" من المعطوف <٢٥ظ> والمعطوف عليه مرتبط بصالحا أيضا.

والمعنى: ميّز ثالث الأقسام ، يعني الحرف ، عن الاسم والفعل بعدم صلاحيته لشيء من الأمرين علامتي الاسم والفعل ، فعلامته تعريه عنهما في

السر، أي التقدير، والجهر، أي الظاهر. ثم الحرف قسمان، مختص ومشترك. الثاني نحو: هل، والأول قسمان، مختص بالاسم كفي، ومختص بالفعل(١) كلم.

الفاعل

قدمه لأنه أصل المرفوعات وجزاء الفعلية التي الأصل في الإخبار إذ الأصل أن يخبر بالفعل ولأن عامله أقوى لأنه لفظي ولا يكون جملة كنائبه خلافا لهشام وثعلب مطلقا والفراء إن علق الفعل عن العمل. وأما فاعل * ثم بدا لهم من بعد ما رأوا(٢) الآيات ليسجننه * فضمير <#> البداء. وهو لغة من أوجد الفعل، واصطلاحا اسم صريح أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة، فالاسم نحو: تبارك <٢٦و> الله، والمؤول به نحو * أولم يكفهم أنا أنزلنا * والفعل كما مثلنا والمؤول به نحو * مختلف ألوانه * ومقدم رافع لتوهم دخول نحو: زيد قائم، وأصلي المحل مخرج لنحو: قائم زيد، فإن المقدم، وهو قائم، أصله التأخير لأنه خبر. وذكر أصالة الصيغة مخرج لنحو: ضُرِب زيد، بالبناء للمجهول، فإنه فرع ضَرَبَ بفتح الضاد والراء وله أحكام منها الرفع كما قال:

[٢١] وَيَرْفَعُ أَهْلُ ٱلنَّحْوِ مَا كَانَ فَاعِلاً * كَقَوْلِكَ قَدْ نَادَى ٱلْمُؤَذِّنُ لِلظُّهْرِ

وقد يجر لفظا بإضافة المصدر نحو * ولولا دفع الله الناس * أو اسمه نحو قول عائشة: من قبلة الرجل امرأته الوضوء(١)، أو بمن أو الباء أو اللام الزائدات(٢) نحو *ما جاءنا من بشير * و * كفى بالله

<#> شهيدا * و * هيهات لما توعدون * ويكون ظاهرا ومضمرا، وبقية أحكامه في المطولات (٣)والإطالة بها ربما تعد من الثقالات(٣) ولنرجع لإعراب البيت فنقول:

الواو مستأنفة و"يرفع" فعل مضارع <٢٦ظ> و"أهل" فاعله، و"النحو" مضاف إليه و"ما" مفعوله مبني على السكون في محل نصب. والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. و"كان" ناقصة واسمها مستتر يعود على(١) ما، و"فاعلا" خبرها وهي صلة ما لا محل لها من الإعراب. ويحتمل أنها تامة والضمير المستتر فاعلها وفاعلا حال أي ما وجد حالة كونه فاعلا.

وقوله: "كقولك" خبر لمقدر وتقدم غير مرة، و"قد" تحقيقية و"نادى" فعل و"المؤذن" فاعل و"للظهر" متعلق بالفعل. والجملة في محل نصب مقولة للقول المذكور. ثم أشار إلى ذكر المفاعيل بقوله:

[٢٢] وَيَنْتَصِبُ ٱلْمَفْعُولُ بِٱلْفِعْلِ عِنْدَنَا <#> * كَقَوْلِكَ دَعْ زَيْدًا فَقَدْ جَاءَ بِٱلْعُذْرِ

"ينتصب" فعل مضارع معلوم و"المفعول" فاعله والجار والمجرور والظرف متعلقان بينتصب، و"نا" مضاف إليه وهو للنحاة. وقوله: "كقولك" نظير ما تقدم في الإعراب <٢٧و> و"دع" بمعنى اترك، فعل(١) أمر فاعله مستتر فيه و"زيدا" مفعوله. وقوله: "فقد" فاؤه(٢) للتعليل و"قد" حرف تحقيق و"جاء" فعل ماض فاعله مستتر فيه(٣) يعود على

زيد والجار متعلق به. وجملة "دع" في محل نصب مقولة للقول. والمفعول في كلام الناظم، رضي الله تعالى عنه، أعم من المفعول المطلق أو به أو فيه أو له أو معه بجعل ال جنسية أو استفراقية.

فالمفعول المطلق ما انتصب بفعل وكان مؤكدا نحو: ضربت ضربا، أو مبينا للنوع نحو: سرت سيرا حسنا، أو مبينا للعدد نحو: ضربته ضربة وضربتين وضربات، من لفظه كما مثل أو من غير لفظه <#> كقعدت(٤) جلوسا، أو بمصدر كعجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا، أو بوصف كأنا ضارب زيدا ضربا. فقول الناظم، رحمه الله: "بالفعل" لا مفهوم له إذ هو اقتصار على الأصل. قال ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ * [...]

ثم قال أي ابن مالك:

وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ * وَفِي سِوَاهُ <٢٧ظ> لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

أي فيمتنع حذفه للتنافي ويحذف ما عداه إما جوازا لدلالة الحال عليه كقولك: خير مقدم، لمن قدم من سفر أو قرينة المقال كقولك: سير زيد، لمن قال: أيَّ سير سرت؟ وإما وجوبا كما إذا وقع المصدر بدلا من الفعل وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: قياما لا قعودا، و منه قوله:

[...] * نَدْلاً(١) زُرَيْقُ ٱلْمَالَ نَدْلَ ٱلثَّعَالِبِ

والدعاء كسقيا لك، أي سقاك الله سقيا. ثم المصدر المؤكد لعامله يلزمه الإفراد وأما المصدر المبين للنوع أو العدد فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده

.<#>

والمفعول به ما انتصب بفعل متعد على أنه واقع عليه أي متعلق به تعلقا معنويا بحيث لا يعقل بدون ذلك التعلق كدع زيدا، و: اضرب عمروا(٢)، ويجوز أن يتعدد مثل: أعطيت زيدا جبة، و: أعلمتك الله قادرا، وأن يتقدم نحو: (٣)زيدا ضربت، وأن يحذف عامله جوازا لقرينة مثل(٣): زيدا، في جواب: من ضربت؟ أو وجوبا فيما إذا فسر نحو قوله تعالى * والأنعام خلقها لكم * <٢٨و> وفي التحذير نحو: إياك والشر، وفي الإغراء نحو: أخاك أخاك، (١)وفي الاختصاص(١) وفي النداء.

والمفعول فيه اسم زمان أو مكان ضمن في باطراد وينصب بالمصدر الواقع فيه نحو: عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة (٢)عند الأمير، أو بالفعل نحو: ضربت زيدا يوم الجمعة(٢) أمام الأمير، أو بالوصف نحو: أنا ضارب زيدا اليوم عندك. ويحذف عامله إما جوازا نحو أن يقال: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة، <#> و: كم سرت؟ فتقول: فرسخين، وإما وجوبا كما إذا وقع صفة نحو: مررت برجل عندك، أو صلة كجاء الذي عندك، أو حالا نحو: مررت بزيد عندك، أو خبرا في الحال نحو: زيد عندك، أو في الأصل كظننت زيدا عندك، والتقدير في غير الصلة: استقر، أو: مستقر، و: فيها استقر، لا غير لأنها لا تكون إلا جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة.

والمفعول لأجله هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت

والفاعل <٢٨ظ> نحو: جد شكرا ، و: ضربت ابني تأديبا. وحكمه عند توفر هذه الشروط جواز النصب والجر(١) على السواء إن مضافا وإن خلا عنها وعن ال كما مثل ، فالأكثر نصبه. وما كان بآل فجرُّه باللام أكثر. وأما إن فقد ولو بعضها فالجر متعين سواء كان بلام التعليل أو من أو في أو الباء. مثال تخلف المصدرية قولك: جئتك(٢) للسمن ، وما لم يتحد مع عامله (٣)في الوقت: جئتك اليوم <#> للإكرام غدا ، والذي تخلف اشتراكه مع عامله(٣) في الفاعل: جاء زيد لإكرام عمرو.

والمفعول معه ما انتصب تاليا لواو المعية بفعل ظاهرا كاستوى الماء والخشبة ، أو تقديرا نحو: ما لك وزيدا؟ أي ما تصنع مع زيد ، أو شبهه نحو: زيد سائر والطريق ، و: أعجبني سيرك والطريق ، وقد ينصب بكون مضمر بعد ما وكيف الاستفهاميتين سماعا من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه نحو: ما أنت وزيدا؟ و: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ التقدير: ما تكون وزيدا؟ و: كيف <٢٩و> تكون وقصعة؟ وبقية الفروع في المطولات.

باب الفاعل

هذه الترجمة أولى من ترجمة غيره: المفعول الذي لم يسمَّ فاعله لشمول الأولى للظرف والجار والمجرور بخلاف الثانية.

[٢٣] وَإِنْ نَابَ مَفْعُولٌ عَنِ ٱلْفَاعِلِ ٱلَّذِي <#> * تَقَدَّمَ فَٱرْفَعْهُ كَيُتْرَكُ ذُو ٱلْكِبْرِ

الواو استئنافية(١) و"إن" شرطية و"ناب مفعول" فعل وفاعل في محل جزم فعل الشرط. وجملة "إن" وما بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و"عن الفاعل(٢)" متعلق بناب و"الذي" صفة الفاعل(٣) في محل جر و"تقدم" مع فاعله العائد على الذي صلته لا محل لها من الإعراب. والفاء في قوله: "فارفعه" واقعة في جواب إن، و"ارفع" أمر فاعله مستتر فيه(٤) وجوبا، تقديره: أنت، والهاء مفعوله وهي بالإشباع للوزن. وقوله: "كيترك" كافه(٥) جارة لقول محذوف خبر لمقدر، و"يترك" فعل مضارع مجهول. و"ذو" نائب فاعله وفيه الشاهد حيث <٢٩ظ> رفع بالواو وكان منصوبا بالألف لأنه من الأسماء الستة. و"الكبر" مضاف إليه.

وحاصله: أن الفاعل الذي تقدم لك شرحه إن حذف لداعٍ كالجهل أو العلم به أو لم يتعلق بخصوص ذكره <#> غرض كقول الناظم: يترك ذو الكبر، فإنه يضم أول فعله مطلقا وما قبل الآخر يفتح في المضارع ويكسر في الماضي ومثله في الضم ما كان تاليا لتاء المطاوعة في الماضي كتُعُلِّمَ في تَعَلَّمَ، أو للتاء الزائدة المعتادة كتضورب في تضارب. وما كان ثالثا في المبدوء بهمزة الوصل كآقْتُدِرَ في آقْتَدَرَ(١)، وآسْتُخْرِجَ في آسْتَخْرَجَ، ثم يقام المفعول مقامه فيعطى (٢)ما له(٢) من العمدية ولزوم الرفع ووجوب التأخير وعدم جواز حذفه ومطابقته وتأنيثه، إن مؤنثا، واستحقاق اتصاله.

ومثل المفعول به الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور إذا لم يوجد

وكانت قابلة باختصاص الظرف والمصدر <٣٠و> وتصرفهما وكون المجرور ليس مبهما ولا الجار حرف علة أو مختصا بقبيل كقولك: سير يوم الجمعة، و: ضُرِبَ ضرب شديد، و: مُرَّ بزيد. ثم إن محل ضم الأول وفتح أو كسر ما قبل الآخر إذا لم يكن عين <#> الماضي حرف علة وإلا ففي فائه ح ثلاثة أوجه: الكسر الخالص والإشمام نحو الضمة بقلب ألف الماضي ياء فيهما نحو قوله:

حِيكَتْ عَلَىَ نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * تَخْتَبِطُ ٱلشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

(١)وإخلاص الضم ومنه قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَٱشْتَرَيْتُ(١)

وإلى ذلك أشار الناظم الفاهم بقوله:

[٢٤] كَذَاكَ إِذَا مَا قُلْتَ بِيعَتْ عَبِيدُنَا * وَقِيلَ لَنَا رُدَّتْ دِيَارُكَ بِٱلْقَهْرِ

فكل من "قيل" و"بيع" يجوز في فائه الاحتمالات السالفة إلا أنه على الثالث منها. يقال <٣٠ظ> بدل قيل وبيع قول وبوع. ثم هذا إذا لم يحصل لبس كما لو أسند الفعل للضمير فإنه يتعين الضم أو الإشمام حيث كان الفعل يائيا نحو: بُعْت يا عبد، و: بُعْن يا نسوة، ولا يجوز الكسر لئلا يلتبس بفعل الفاعل إذ هو بالكسر لا غير. والكسر أو الإشمام إن كان واويا كسِمْت، ولا يجوز الضم لما تقدم. وهذه طريقة ابن مالك والذي صححه غيره أن الضم في اليائي(١) والكسر في الواوي <#> أولى فقط، لأن هذا إجمال لا لبس، والعرب لهم غرض فيه.

وقوله في البيت: "ردت ديارك" إشارة للمضعف الذي عينه ولامه من جنس واحد وفي فائه ما لفاء باع، فتقول: حُبَّ، و: حِبَّ، وإن شئت أشممت. فهذا البيت تقييد لما قبله في المعنى ويفيد أنه لا فرق بين مضعف العين وبين <٣١و> معتلها، واويا أو يائيا.

واعلم أن كل فعل على وزن افتعل أو انفعل كاختار، و: انقاد، يجوز فيما تليه عينه ما جاز في فاء باع وحب.

وبعبارة أخرى: "ما" زائدة، وجملة "قلت" في محل جر بإضافة إذا إليها، شرط لها وجوابها إما محذوف لدلالة كذلك(١) عليه أو هو الجواب على تقدير الفاء وقدم للضرورة. وقوله: "بيعت عبيدنا" إلى آخر البيت مقول لقوله: قلت. وفي جمعه بين بيعت عبيدنا وبين قيل لنا الإشارة إلى أنه لا فرق بين كون المفعول به النائب عن الفاعل لفظيا <#> أو معنويا إذ المجرور مفعول به معنى. إن قلت إنه على هذا الإعراب يصير التركيب إذا قلت الخ(٢) فكذاك أي فارفعه وفيه تحصيل الحاصل إذ ضمير فارفعه يعود على المفعول به النائب عن الفاعل وهو في التركيب مرفوع والجواب أنه على تقدير مضاف(٣)، أي أدم رفعه.

العطف والنعت والتوكيد والبدل

<٣١ظ> العطف في اللغة الميل، وفي الاصطلاح قسمان: عطف بيان، وهو التابع الجامد الشبيه بالصفة في إيضاح متبوعه أو تخصيصه وعدم استقلاله نحو:

أَقْسَمَ بِٱللَّهِ أَبُو(١) حَفْصٍ عُمَرْ * [...]

فعمر عطف بيان لأنه موضح لأبي حفص. وخرج بالجامد الصفة لاشتقاقها ولو تأويلا وبما بعده التوكيد وعطف النسق لعدم توضيحهما والبدل الجامد لاستقلاله(٢) ولا بد من موافقته لمتبوعه في إعرابه وتذكيره أو تأنيثه وإفراده <#> أو تثنيته أو جمعه وتعريفه أو تنكيره خلافا لمن منع كونهما منكرين.

وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة التي سلف بيانها وهو على وفق متبوعه في إعرابه ولكونه المراد هنا أشار له بقوله:

[٢٥] وَمَهْمَا عَطَفْتَ ٱسْمًا عَلَىٰ ٱسْمٍ فَإِنَّهُ * <٣٢و> يُوَافِقُهُ فِي ٱلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَٱلْجَرِّ

[٢٦] كَقَوْلِكَ أَكْرِمْ خَالِدًا وَمُحَمَّدًا * وَأَحْسِنْ إِلَىٰ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَدَى(١) ٱلدَّهْرِ

[٢٧] وَقَدْ جَاءَنِي مُوسَى وَعِيسَى وَجَعْفَرٌ(٢) * رُكُوبًا عَلَىٰ خَيْلٍ مُحَجَّلَةٍ غُرِّ

"مهما" اسم شرط مبتدأ وهي من جوازم الشرط والجزاء(٣). فجملة "عطفت" في محل جزم شرطها، وقوله: "فإنه يوافقه" مجزوم محلا جوابها وهل خبر المبتدأ الجملتان أم جملة الشرط فقط أم جملة الجواب، في ذلك اضطراب <#> ولا يخفى عليك بقية الإعراب. وقوله: "أكرم" مثال للنصب وما بعده للجر وما بعده للرفع.

ثم إنه إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل يجب الفصل ولو بشيء مًا ، والكثير كونه بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى * لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين * ومن الفصل بغيره نحو: أكرمتك وزيد ، و: قمت اليوم وزيد ، و: ما قمت ولا زيد . والضمير <٣٢ظ> المستتر في ذلك كالمتصل نحو: اضرب أنت وزيد ، ومنه قوله تعالى * اسكن أنت وزوجك الجنة * وذلك لأنهم كرهوا العطف على ما هو كالجزاء من الفعل فأكدوه بمنفصل حتى كان العطف عليه فإن كان(١) غير مرفوع جاز العطف بلا شرط نحو: ضربتك وزيدا ، و: ما أكرمت إلا إياك وزيدا ، وكذا لو كان منفصلا نحو: أنا وزيد ، ولا بد في العطف على الضمير المجرور من إعادة <#> الجار كمررت بك وبزيد ، ولم يلتزمه ابن مالك .

[٢٨] وَكَٱلْعَطْفِ نَعْتٌ مِثْلَ قَوْلِكَ جَاءَنِي * إِمَامٌ كَرِيمٌ فَاضِلٌ وَاسِعُ ٱلصَّدْرِ

عرفوه بأنه التابع المكمل متبوعه ببيان بعض صفاته (٢)نحو: مررت برجل كريم ، أو صفات ما تعلق به(٢) نحو: مررت برجل كريم أبوه. فالتابع جنس شامل لجميع التوابع والمكمل فصل مخرج لما عداه. وهو للتخصيص في النكرات كما مثل وللتوضيح في المعارف كزيد الخياط ، ويأتي للمدح كالرحمن ، وللذم كالفاسق ، وللترحم <٣٣و> كالمسكين ، وللتوكيد كقوله تعالى * فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة *

ثم هو نوعان كما يعلم من التعريف فالأول منهما وهو الرافع لضمير المنعوت تجب مطابقته في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب

الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من(١) <#> الإفراد والتثنية والجمع. والثاني وهو الرافع للظاهر ويسمى السببي يطابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فحكمه معها كالفعل: إذا رفع ظاهرا فيؤنث أو يذكر لتأنيث الظاهر أو تذكيره ولو كان المنعوت بخلافه ويوحد مع إفراد الظاهر وتثنيته وجمعه كذلك. فتقول: مررت برجل حسنة أمه، و: بامرأتين حسن أبواهما، و: برجال حسن آباؤهم(٢). هذا.

وقوله: "كالعطف" خبر مقدم و"نعت" مبتدأ مؤخر. وقوله: "كقولك" على نحو ما تقدم <٣٣ظ> في الإعراب. وجملة "جاءني" الخ منصوبة محلا لأنها مقولة للقول. والتشبيه المستفاد من كالعطف معناه: في موافقة الرفع والنصب والجر، وقد مثل(١) للرفع وتقول في النصب والجر: رأيت إماما(٢) كريما فاضلا واسع الصدر، و: مررت بإمام <#> كريم فاضل واسع الصدر. ثم شرع في بيان التوكيد مشيرا بكاف التشبيه إلى موافقته لمتبوعه في ألقاب الإعراب، فقال:

[٢٩] كَذَلِكَ تَوْكِيدٌ كَقَوْمُكَ كُلُّهُمْ * كِرَامٌ وَزَيْدٌ نَفْسُهُ مُفْرَدُ ٱلْعَصْرِ

هو قسمان: لفظي وهو تكرير اللفظ الأول بلفظه أو بمرادفه ويكون في الفعل كقوله:

[...] * أَتَاكَ أَتَاكَ(٣) ٱللَّاحِقُونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

وفي الاسم كقوله تعالى * إذا دكت الأرض دكا دكا * و: مررت بك أنت، وفي الحرف نحو: إن زيدا إن زيدا قائم، وفي المفرد كما مثل وفي الجملة كجاء زيد جاء زيد.

ومعنوي وهو فردان، أحدهما ما يرفع توهم <٣٤و> عدم الشمول فيما كان ذا أجزاء يصح تفرقها كالجمع واسمه. والمستعمل لذلك فيهما من ألفاظ التوكيد كل وجميع، وفي المثنى المذكر(١) كلا، والمؤنث كلتا. فتقول: جاء الرجال كلهم، أو: جميعهم، و: الركب كله، أو: جميعه، و: القبيلة <#> كلها، أو: جميعها، و: الهندات كلهن، أو: جميعهن، و: الزيدان(٢) كلاهما، و: الهندان كلتاهما، بالإضافة للضمير المطابق للمؤكد كما مثل والنصب والجر كذلك. ولا تقول: جاء زيد كله، لما فُهم.

وثانيهما ما يرفع توهم احتمال المجاز بتقدير مضاف إلى المؤكد وله لفظان: النفس والعين، نحو: جاء زيد نفسه، أو: عينه، فنفسه أو عينه يرفع توهم كون التقدير: جاء خبر زيد، أو: رسوله، ولا بد فيهما من ضمير المؤكد مطابقا له. ثم إن كان المؤكد مثنى أو جمعا جئت بهما على مثال أَفْعُل، فتقول: جاء الزيدان والهندان أنفسهما، أو: أعينهما، و: الزيدون أنفسهم، أو: أعينهم، <٣٤ظ> و: الهندات أنفسهن، أو: أعينهن. هكذا قيل. إذا فهمت ذلك تعلم أن الناظم أشار للتوكيد

المعنوي بقسميه على ترتيب ما ذكرناه.

فقوله: "كقومك كلهم" <#> أي أو: جميعهم، وقوله: "وزيد نفسه" أي أو: عينه، والأول إشارة لما كان ذا شمول وإحاطة ويؤكد بكل أو جميع. والثاني لما ليس كذلك ويؤكد بالنفس أو بالعين. وترك مثال اللفظي وقد علمته. ثم مثاله للرفع وتقول نصبا وجرا: رأيت القوم كلهم، و: مررت بهم جميعهم، و: أكرمت زيدا نفسه، و: لذت به عينه. ولما فرغ من الكلام على التوكيد شرع في بيان البدل مشيرا إلى أنه يوافق متبوعه في أنواع الإعراب، فقال:

[٣٠] كَذَا بَدَلٌ أَعْرِبْهُ إِعْرَابَ سَابِقٍ * كَقَوْلِكَ جَاءَ ٱلْحَبْرُ(١) زَيْدٌ مَعَ ٱلظُّهْرِ

و: رأيت الحبر زيدا، و: مررت بالحبر زيد، وتعريفه كما في الخلاصة:

اَلتَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِٱلْحُكْمِ بِلاَ * وَاسِطَةٍ [...]

<٣٥و> فخرج بالمقصود بالحكم النعت والتوكيد وعطف البيان، وبقوله: بلا واسطة، المعطوف ببل ونحوها. وهو على أربعة أقسام <#> ولا خامس لها على الصحيح: بدل كل من كل وهو المطابق للمبدل الموافق له في المعنى كمررت بأخيك زيد، ومنه مثال المصنف إذ الحبر وزيد متحدان معنى وصادقان على ذات واحدة وإن اختلفا مفهوما.

وبدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعضا من مدلول المبدل نحو: جاء القوم بعضهم.

وبدل اشتمال وهو ما كان بينه وبين المبدل منه(١) ملابسة بغير الكلية والجزئية سواء اشتمل الأول نحو قوله تعالى * ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه * أو الثاني نحو: سلب زيد ثوبه، وسمي بذلك لاشتمال أحدهما على الآخر.

وبدل المباين للمبدل منه وهو ضربان، أحدهما أن يصحب (٢)كلا من(٢) البدل والمبدل منه قصد ويسمى هذا بدل إضراب وبداء نحو: أكلت خبزا لحما، وثانيهما أن يكون القصد للبدل دون <٣٥ظ> المبدل وقد ذكر غلطا ويسمى بدل غلط ونسيان نحو: رأيت رجلا حمارا.

<#> تنبيه: يبدل الفعل من الفعل نحو قوله تعالى * ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له * وقوله:

إِنَّ عَلَيَّ ٱللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا * تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ(١) طَائِعَا

ولا تجب المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير والإظهار والإضمار ولا يلزم من ذلك كون الشيء نكرة ومعرفة أو مظهرا ومضمرا في آن واحد إذ البدل مستقل بنفسه بخلاف الصفة والموصوف فإنهما في الحكم واحد لكن يشترط في النكرة المبدلة من المعرفة وصفها نحو: مررت بزيد رجل كريم، لأن البدل هو المقصود ولو لم توصف لكان المقصود أنقص من غير المقصود وهي وإن كانت مع الوصف أنقص أيضا لكن ليس فيها بعد لقربها ح من المعرفة.

المنادى

[٣١] وكُلُّ مُنَادًى حُكْمُهُ ٱلنَّصْبُ عِنْدَنَا * سِوَى ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمَعْرُوفِ فَٱصْغَ إِلَى
[ذِكْرِي(٢)

[٣٢] <٣٦و> كَقَوْلِكَ يَا عَمَّارُ بَلِّغْ أَمَانَتِي <#> * وَيَا يُوسُفُ ٱكْتُمْ مَا
[لِزَيْدٍ مِنَ ٱلسِّرِّ

"كل" مبتدأ و"منادى" مضاف إليه، وجملة "حكمه النصب" مبتدأ وخبر خبر عن المبتدأ الأول. والضمير في "عندنا" للنحاة و"سوى" اسم بمعنى غير وهو أداة استثناء منصوب تقديرا وفيه لغات: ضم السين وكسرها مقصورا كما هنا والفتح والكسر أيضا ممدودا. و"المفرد" مضاف إليه و"المعروف" صفته. وجملة "فاصغ إلى ذكري" بمعنى مذكوري سيقت للتكميل. وقصد بها تنبيه الطالب وطلب إقباله بإلقاء السمع نحو ما يلقي إليه(١) والتحفظ لما يبدي إليه(٢) وفاؤه للفصيحة.

أي أن كل منادى حكمه النصب عندنا، معشر النحاة، لفظا أو تقديرا نحو: يا غلام زيد، و: يا فتى عمرو، لا محلا بدليل الاستثناء إذ هو مبني في محل نصب والمراد "بالمفرد المعروف" ما يشمل المعروف بالعلمية نحو: يا زيد، أو بغيرها <٣٦ظ> وهو النكرة المقصودة <#> حال النداء نحو: يا رجل، فإنه معرف بال المقدرة أو بالإقبال والقصد وبهذا يكون كلامه منطبقا على إفراد المنادى بأسرها.

وحاصله أنه لا يخلو(١) المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو

مضارعا أي مشابها له. والمراد بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها بدليل المقابلة فيشمل المثنى والجمع فإن كان مفردا فإما أن يكون علما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة. فإن كان علما أو نكرة مقصودة بني وجوبا على ما كان يرفع به سواء كان ضمة أو ألفا أو واوا نحو: يا زيدُ، و: يا رجيل، و: يا زيدان، و: يا رجيلان، و: يا زيدون، و: يا رجيلون، وسواء كان الضم ظاهرا كمثال الناظم أو مقدرا نحو: يا سيبويهِ، و: يا فتى، و: يا قاضي، ومحله نصب على المفعولية إذ هو مفعول به معنى لمضمر نابت يا منابه، وأصله: أدعو(٢) زيدا، وهذا هو ما أشار له بقوله <٣٧و>: سوى <#> المفرد المعروف، على ما سلف إلا أنه، رحمه الله، لضيق النظم عليه مثل للعلم وترك مثال النكرة المقصودة اتكالا على الموقف وقد علمته. وإن كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو شبيها به فإنه ينصب وجوبا وهذا ما أشار له إجمالا بقوله: وكل منادى حكمه النصب، وتفصيلا بقوله:

[٣٣] وَحُكْمُ ٱلْمُضَافِ ٱلنَّصْبُ فِيهِ وَشِبْهُهُ * كَقَوْلِكَ يَا عَبْدَ ٱلْكَرِيمِ ٱمْتَثِلْ أَمْرِي

[٣٤] وَمِثْلُ مُضَافٍ مَا تَنَكَّرَ مِثْلَ مَا * إِذَا قُلْتَ يَا رَجُلاً دَعَوْتُكَ لِلنَّصْرِ

ولا تكرار في كلامه لما سلف أن الإجمال ثم التفصيل حسن لأنه ينساق للنفس بعد التعب ولأن علمين(١) خير من علم. نعم، كان الأنسب الإتيان بالفاء في مثل هذا لأنها تحسن فيه نحو * ونادى نوح

ربه فقال * والضمير في "فيه" يعود على النداء المفهوم من قوله: منادى، على حد * اعدلوا هو * <٣٧ظ> ولا حاجة إلى ذكره إذ معلوم أن المقام <#> فيه لا في غيره. وقوله: "وشبهه" مبتدأ خبره محذوف، أي كذلك. ثم إنه مثل للمضاف بقوله: "يا عبد الكريم" وللنكرة غير المقصودة "بيا رجلا" الخ وهو بإسكان الجيم لاستقامة الوزن. وترك مثال الشبيه وهو كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل نحو: يا طالعا جبلا، و: يا حسنا وجهه، وإما بعطف نحو: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك. هذا.

وإنما بني المفرد بقسميه لمشابهته كاف الخطاب في أدعوك، وكان بناؤه(١) على حركة إشعارا بأنه عارض لا لازم وكانت ضمة لا كسرة لئلا يلتبس بالمنادى المحذوف منه ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة نحو: يا غلامِ، بالكسر، ولا فتحة لئلا يلتبس به أيضا حيث كان مضافا وحذفت ألفه اكتفاء بالفتحة كما في بعض اللغات نحو: يا غلامَ بالفتح، والله أعلم.

المبتدأ والخبر

ينظر ما وجه مخالفته لسلب المتقدمين <#> وأساليب الأعلام <٣٨و> الأقدمين وما المناسبة لذكرهما في خلال المنصوبات وهما من المرفوعات. والمبتدأ هو الاسم المجرد عن لفظي العامل أو ما اعتمد على نفي أو استفهام من وصف رفع منفصلا أو ظاهرا أغنى عن الخبر.

فقولنا: الاسم، يشمل الصريح كالله(١) حق، والمؤول به نحو * وأن تصوموا خير لكم * فأن تصوموا ه(٢) منسبك بمصدر مبتدأ.

وقولنا: المجرد إلى آخره(٣)، حقيقة كما مثل أو حكما كالمجرور بحرف الجر الزائد أو الشبيه به نحو: بحسبك درهم.

[...] * لَعَلَّ أَبِي ٱلْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقولنا: ما اعتمد الخ، من الرافع للمنفصل: أقائم أنتما، وللظاهر قوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَٱطَّرِحِ ٱللَّهْوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وقوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ * يَنْقَضِي بِٱلْهَمِّ وَٱلْحَزَنِ

فإن لم يعتمد أو رفع مستترا لم يكن مبتدأ. وهذه طريقة البصريين ما عدا الأخفش؛ وذهب هو والكوفيون إلى عدم اشتراط الاعتماد <#> فجوزوا: قائم زيد، <٣٨ظ> على أن قائم مبتدأ وزيد فاعل أغنى عن الخبر، ومن ذلك قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ ٱلنَّاسِ مِنْكُمْ * إِذَا(١) ٱلدَّاعِي ٱلْمُثَوِّبُ قَالَ يَالَا

وقوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا * مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا(٢) ٱلطَّيْرُ مَرَّتِ

وكذلك إن لم يغن مرفوعه عن الخبر فلا يصح كونه مبتدأ نحو: أقائم أبوه زيد، فأقائم خبر لزيد مقدم عليه وأبوه فاعله إذ ليس فيه تمام الفائدة بقطع النظر عن زيد. وقولنا: عن لفظي العامل، من إضافة الصفة للموصوف وهو أحسن من تعبيرهم: عن العوامل اللفظية لفظا ومعنى.

والخبر ما تكمل به الفائدة مع مبتدأ ليس له فاعل. فخرج بقولنا:

مع مبتدأ، فاعل الفعل لأنه ليس مع المبتدأ، وبقولنا: ليس له فاعل، مرفوع الوصف إذ هو ساد مسده وليس خبرا. ثم إنه اختلف في الرافع لهما على أقوال أشار الناظم لأعدلها وهو مذهب سيبويه <#> والجمهور، فقال <٣٩و>:

[٣٥] وَلِلْمُبْتَدَا ٱلْمَشْهُورِ رَفْعٌ بِٱلاِبْتِدَا * كَمَا رَفَعُوا بِٱلْمُبْتَدَا خَبَرًا فَٱدْرِ

وقيل: الرافع لهما الابتداء، وقيل: المبتدأ بالابتداء والخبر بهما، وقيل: ترافعا، وهو للكوفيين والتنظر في المطولات مع ما يرد عليها.

وقوله: "للمبتدا" خبر مقدم و"رفع" مبتدأ مؤخر، و"المشهور" بمعنى المعروف صفة للمبتدا ويحتمل أنه بالرفع فيكون مبتدأ و"رفع" خبرا عنه. وكل من قوله: "للمبتدا" و"بالابتدا" متعلق برفع. ومفعول "فادر" بمعنى اعتقد مقدر، أي ذلك، والابتداء معنوي وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد.

ثم الخبر إما جامد لا ضمير فيه نحو: زيد أخوك، وإما مشتق ولو تأويلا ففيه ضمير نحو: زيد أسد، أو: قائم، وسواء كان مفردا أو متعددا وإليهما أشار بقوله:

[٣٦] كَزَيْدٌ إِمَامٌ وَٱلْإِمَامُ مُقَدَّمٌ * وَرَبُّكَ غَفَّارٌ صَفُوحٌ عَنِ ٱلْوِزْرِ <#>

وأما جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ <٣٩ظ> ظاهرا نحو: زيد قام أبوه، أو مقدرا نحو: السمن منوان بدرهم، أي منوان منه بدرهم، وقد يكون الرابط إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى * ولباس

التقوى ذلك خير * في قراءة من رفع لباس، أو تكرار المبتدأ بلفظه وأكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم كقوله تعالى * الحاقة ما الحاقة * و * القارعة ما القارعة * وقد يكون في غيرها نحو: زيد ما زيد، وإن كانت عينه في المعنى اكتفي بها كقولي لا إله إلا الله. وفي البيت الإشارة لعدم الفرق بين كون المبتدأ معرفا بالعلمية أو بال أو بالإضافة.

الحال والتمييز

الحال: هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة كفردا أذهب. فخرج بقوله: فضلة، العمدة، وبقوله: للدلالة على الهيئة، التمييز المشتق نحو: فارسا، من قولك: لله دره فارسا، فإنه ليس بحال على الصحيح إذ هو لبيان المتعجب منه <#> لا لبيان هيئته. وكذلك <٤٠و> راكبا، (١)من قولك: رأيت رجلا راكبا(١)، فإنه لتخصيص الرجل، لا لما ذكر.

والتمييز: كل اسم نكرة مضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال نحو: طاب زيد نفسا، و: عندي شبر أرضا، فخرج بقوله: معنى من، الحال وبقوله: لبيان ما قبله، اسمُ لا التي لنفي الجنس فإنه ليس لبيان ما قبله وإن تضمن معناها. وهو شامل لنوعي التمييز، أعني المبين إجمال نسبة(٢) والمبين إجمال ذات. فالأول هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل قبله. والثاني هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو: له شبر أرضا، والمكيلات نحو: له قفيز برا، والموزونات نحو: له منوان عسلا وتمرا، والأعداد نحو: عندي عشرون درهما، ومنه مثال الناظم في قوله:

[٣٧] وَلِلْحَالِ وَٱلتَّمْيِيزِ نَصْبٌ كَعِنْدَنَا * ثَلَاثُونَ دِينَارًا تَقِينَا مِنَ ٱلشَّرِّ

وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز <#> ومنوان وعشرون وعليه. فقوله: "دينارا" منصوب بثلاثون <٤٠ظ> وإنما صح نصب الاسم التام التمييز لمشابهته الفعل الذي تم بفاعله بعده، ومشابهة التمييز المفعول الآتي بعد تمام الكلام. وكما سمي تمييزا سمي مميزا وتفسيرا ومفسرا وتبيينا ومبينا.

وإنما جمعهما، رحمه الله، في باب لاشتراكهما في أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان مبينان(١) للإبهام وإن افترقا في أن الحال اسم ولو تأويلا والتمييز اسم صريح، وفي أنه يتقدم على عامله إن فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه بخلاف التمييز على الأصح، وفي أنه مبين لإبهام الهيئة والتمييز مبين لإبهام ذات أو نسبة غالبا، فلا يرد فارسا، وفي أنه يكون مؤكدا بخلاف التمييز، وأما شهورا في قوله تعالى * إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا * فإنه مبين بالنسبة لعامله، أعني اثنا(٢) عشر شهرا، وإن كان مؤكدا بالنسبة لقوله <#>: عدة الشهور، وفي أنه يتوقف تمام الكلام عليه نحو * وما <٤١و> خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين * وفي أن حقه الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان نحو: هذا مالك ذهبا، و: لله دره فارسا، وفي أنه يجوز تعدده، وإليه أشار ممثلا بقوله:

[٣٨] وَجَاءَ غُلَامِي رَاكِبًا مُتَعَمِّمًا * وَقَدْ جَاءَ بِشْرٌ ضَاحِكًا ظَاهِرَ ٱلْبِشْرِ

"فراكبا متعمما" حالان من غلام، و"ضاحكا ظاهر البشر" حالان من بشر. وقد أشار بتعداد المثال إلى أن صاحب الحال إما معرفة بالإضافة أو بالعلمية. وبين بشر السابق واللاحق الجناس إذ الأول علم والثاني بكسر الباء(١) الطلاقة. إن قلت إن الحال لا تكون إلا نكرة وظاهر البشر معرفة بالإضافة والجواب أن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لفظية لا تفيده تعريفا. وقد تكون جملة نحو: جاء زيد تنقاد الجنائب <#> بين يديه، أو: والشمس طالعة، أو: وقد ركب غلمانه.

وحاصله أن الجملة إما اسمية أو فعلية <٤١ظ> ماضية أو مضارعية وفي كل إما مثبتة أو منفية وكلها تقع حالا مشتملة على رابط وهو إما الضمير أو الواو أو هما ما عدا المضارعية المثبتة فلا بد فيها من الضمير كالمثال الأول. وهذه الواو تسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها نحو: جاء زيد وعمرو قائم، التقدير: إذ عمرو قائم، وهذا لا يشكل على قولهم في التعريف وصف إذ هو باعتبار الكثير الغالب أو أنها وصف ولو تقديرا. فجاء زيد والشمس طالعة، تقديره: مقارنا لطلوع الشمس، وقس.

الاستثناء

هو من الثني وهو الصرف لأن المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه. وحكمه مع إلا النصب وجوبا إن وقع بعد تمام الكلام، أي الذي ذكر فيه المستثنى منه الموجب أعني الذي لم يسبقه <#> نفي أو

شبهه من نهي أو استفهام منقطعا كان أو متصلا. وهذا معنى قوله:

[٣٩] وَنَصْبٌ لِلاِسْتِثْنَا تَحَقَّقَ عِنْدَهُمْ * <٤٢و> كَقَوْلِكَ قَامَ ٱلْقَوْمُ إِلاَّ أَبَا عَمْرِو

أي ورأيت القوم إلا أبا عمرو، و: مررت بالقوم إلا أبا عمرو، و: جاء القوم إلا حمارا و: رأيت القوم إلا حمارا، و: مررت بالقوم إلا حمارا. "فأبا عمرو" وحمارا منصوبان على الاستثناء. قيل: الناصب له إلا، واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه. وقيل: ما قبله بواسطة إلا، وهو مذهب النحويين، وكلام الناظم يمكن تمشيته عليهما بجعل متعلق نصب بإلا أو بالعامل قبلها. والضمير في "عندهم" على الأول لسيبويه ومن تبعه وعلى الثاني للنحويين.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب فإما أن يكون متصلا أو منقطعا. فالأول يجوز نصبه على الاستثناء ويترجح تبعيته لما قبله في <#> إعرابه على البدلية منه نحو: ما قام أحد إلا زيد، و: إلا زيدا، ولا يقم أحد إلا زيد، و: إلا زيدا، و: هل قام أحد إلا زيد؟ و: إلا زيدا؟ و: ما ضربت أحدا إلا زيدا، و: لا تضرب أحدا إلا زيدا، و: هل ضربت <٤٢ظ> أحدا(١) إلا زيدا؟ فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء أو على البدلية من أحد. وتقول: ما مررت بأحد إلا زيد، و: إلا زيدا، و: لا تمرر بأحد إلا زيد، و: إلا زيدا، و: هل مررت بأحد إلا زيد؟ و: إلا زيدا؟ وهذا معنى قوله:

[٤٠] وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ٱلنَّفْيِ كُنْتَ مُخَيَّرًا * فَرَفْعٌ وَنَصْبٌ جَائِزَانِ بِلاَ نُكْرِ

وقد علمت أن مثل النفي النهي والاستفهام. والصواب إبدال قوله: فرفع، بإتباع ليشمل التابع للمنصوب والمجرور إذ الأول منصوب والثاني مجرور. وكلامه فيه قصور بل لبس لأنه يوهم أنه يرفع على البدلية ولو كان المتبوع منصوبا أو مجرورا وليس كذلك لما فهم من الأمثلة.

وظاهر قوله: "مخيرا" و"جائزان" على حد سواء <#> مع أنه سبق أن الإتباع مرجح والثاني يتعين نصبه على الاستثناء باتفاق إذا لم يمكن تسلط العامل عليه نحو: ما زاد هذا المال إلا نقصا، <٤٣و> وإلا فينصب وجوبا عند جمهور العرب فتقول: ما قام القوم إلا حمارا، وأجاز بنو(١) تميم الإتباع أيضا ويمكن دخول هذا القسم في قوله: ونصب للاستثنا تحقق عندهم، بأن يقال: سواء كان منقطعا مطلقا أو متصلا موجبا ويكون ح ماشيا على مذهب الجمهور فقط وإن وقع بعد ناقص ولا يكون إلا منفيا، فهو قوله:

[٤١] وَإِنْ كَانَ مُسْتَثْنًى(٢) بِإِلاَّ مُفَرَّغًا * فَمَا قَبْلَ إِلاَّ عَامِلٌ فِيهِ فَٱسْتَقْرِ

أي فيكون مطلوبا للعامل قبلها ومعربا بإعراب المستثنى منه لو ذكر، إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فكذلك، وفي رتبته من فاعلية ونحوها تقول: ما جاءني إلا جميل، و: ما رأيت إلا جميلا، و: ما مررت إلا بجميل، و: ما سرت <#> إلا مصاحبا لجميل، وسمي مفرغا لتفريغ العامل عن العمل في المستثنى منه له فيه.

والحاصل أن <٤٣ظ> الاستثناء إن كان بعد كلام تام موجب تعين نصبه قولا واحدا لامتناع البدلية متصلا كان أو منقطعا وإن كان بعد التام الذي ليس بموجب بأن سبقه نفي أو نهي أو استفهام جاز نصبه على الاستثناء وترجح إتباعه إن كان(١) متصلا وإن كان منقطعا تعين نصبه باتفاق إن لم يمكن تسلط العامل عليه كالمثال السابق وإلا نصب عند جمهور العرب وجوبا ويجوز إبداله عند التميميين، وهذا معنى قوله في الخلاصة:

مَا ٱسْتَثْنَتِ ٱلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ * وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ * وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

وإن كان مفرغا فهو على حسب العوامل.

هذا حكمه مع إلا، وأما مع إخوانها فالواقع بعد ما هو اسم منها كغير وسوى بأقسامها الأربعة، وقد أسلفناها، فمجرور. وذلك الاسم معرب بإعراب المستثنى <#> على حسب تفصيله السابق. وبعد ما هو فعل كليس، ويكون مسبوقة بلا، فمنصوب (٢)وإن(٢) <٤٤و> وقع بعد ما هو حرف تارة وفعل أخرى كخلا وعدا مسبوقين بما أو لا، فيصح جره ونصبه. قال فيها:

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

وحاش كخلا ولا تصحب ما إلا قليلا. انتهى(١) ملخصا.

الإضافة

الإضافة نوعان: لفظية وهي إضافة كل وصف يشابه بفعل كاسم الفاعل لمعموله واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: ضارب زيد الآن، أو: غدا، و: مضروب زيد، و: حسن الوجه، وإنما نسبت إلى اللفظ لكونها ليست حقيقية، بل في حكم الانفصال. فلا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا ومن ذلك صح وصف النكرة به في قوله تعالى * هديا بالغ الكعبة * وجاز جره برُبَّ كرب راجينا، ومنه قوله:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

وتدخل عليه ال حيث كان مثنى أو جمع سلامة <#> لمذكر مطلقا كهذان الضاربا زيد، و: هؤلاء المكرموه، أو كان <٤٤ظ> غيرهما ودخلت اللام أيضا على المضاف إليه كالجعد الشعر، أو على الذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني، وكان مقتضى القياس عدم دخولها عليه لأنها والإضافة متعاقبان فلا يجتمعان. لكن لما كانت إضافته غير محضة ووجودها كلا وجود ساغ ذلك.

ومعنوية وهي ما كانت بخلاف ذلك كإضافة الوصف الذي لا عمل له أو غيره كضارب زيد أمس، و: هذا غلام زيد، أو: غلام امرأة، فهذه تكسب المضاف تعريفا إن كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصا إن كان نكرة كغلام في المثالين المذكورين فإنه كان نكرة شائعة وبإضافته لزيد اتضح غاية الإيضاح(١) وتعين حتى صار معرفة وهو وإن لم يتعين

بإضافته للمرأة فقد تخصص بها وقل الاشتراك فيه ولا تدخل عليه ال ومن ذلك سميت محضة ومعنوية.

وتكون <#> على معنى اللام كالأمثلة السالفة أو من إن كان المضاف إليه جنس المضاف كثوب <٤٥و> خز، و: خاتم حديد، أو في إن كان ظرفا واقعا فيه المضاف نحو: أعجبني ضرب اليوم زيد(١)، أي ضرب زيد في هذا اليوم.

واختلف في الجار للمضاف إليه. قيل: بالحرف المقدر الذي هي على معناه، وقيل: بالمضاف، ثم إذا أريد إضافة اسم لآخر حذف ما في ذلك الاسم من نون تلي الإعراب، أعني نوني التثنية والجمع على حده ومن تنوين وجر المضاف إليه كما قال:

[٤٢] إِذَا مَا أَضَفْتَ ٱسْمًا فَلاَ تُبْقِ نُونَهُ * بَلِ ٱحْذِفْهُ كَٱلتَّنْوِينِ فِي آخِرِ ٱلسَّطْرِ

فقوله: "إذا ما أضفت" أي أردت إضافته لآخر لا فرق بين كون الإضافة محضة أو غير محضة. وقوله: "بل احذفه" تصريح بما علم لأجل تشبيه ما بعده ومثل التنوين والنون أداة التعريف فلا تبقى عند الإضافة المحضة مطلقا وعند <#> غيرها تكون على التفصيل الذي أسلفناه. وقوله: "في آخر السطر" تكملة أو بمعنى الكلمة وفيه تورية لآخر ما أراد تسطيره من هذه المقدمة وهو وإن لم يكن <٤٥ظ> آخرا حقيقة فهو آخر حكما لأن ما قارب الشيء له حكمه كما قال الشاعر:

سَأَلْتُهُ مِنْ ثَغْرِهِ قُبْلَةً * فَقَالَ ثَغْرِي لَمْ يُجَزْ لَثْمُهُ
فَهَاكَ مِنْ خَدِّيَ وَٱقْنَعْ بِهَا * مَا قَارَبَ ٱلشَّيْءَ لَهُ حُكْمُهُ

ثم مثل لذلك على طريق اللف والنشر المرتب بقوله:

[٤٣] تَقُولُ غُلَامَا(١) صَالِحٍ قَدْ تَلَاقَيَا * بِدَارِ أَبِي بَكْرٍ عَلَىَ شَاطِئِ ٱلنَّهْرِ

ففيه حذف النون من "غلاما" والتنوين من "دار" و"أبي" و"شاطئ" وعدد المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين كون المضاف مهموز الآخر أو غيره وذلك الغير إما منقوص بحذف لامه قبل الإضافة أو لا ولا فرق بين كون المضاف إليه معرفة بالعلمية أو بال والإضافة(٢) فيها حقيقية على معنى اللام فلا يجوز دخول ال على المضاف لأنه تعرف بها <#>.

واعلم أن محل تخصيص المضاف أو تعريفه إذا كان المضاف إليه مغايرا له معنى فلا يصح إضافة المترادفين ولا الموصوف <٤٦و> لصفته إذ(١) الشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه. وما ورد موهما لذلك فمؤول كسعيد كرز، فظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه إذ المراد بسعيد وكرز شيء واحد. فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قيل: جاءني مسمى كرز، أي مسمى هذا الاسم. وعلى ذلك يؤول ما أشبهه من إضافة المترادفين كيوم الخميس.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف لصفته فعلى حذف مضاف موصوف بتلك الصفة كقولهم: حبة الحمقاء، و: صلاة الأولى، فالأصل: حبة البقلة الحمقاء، و: صلاة الساعة الأولى، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والأولى

صفة للساعة لا للصلاة. ثم حذف المضاف إليه، وهو البقلة والساعة، وأقيمت صفته مقامه فصار: حبة الحمقاء، و: صلاة الأولى، فلم يضف الاسم إلى صفته <#> بل إلى صفة غيره، والله أعلم.

الخاتمة

يصح فيها الرفع على أنها خبر لمحذوف على تقدير مضاف، <٤٦ظ> تقديره: هذا محل الخاتمة، فحذف المبتدأ ثم المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه أو على أنها مبتدأ والخبر محذوف كالأول غير أنه ملتبس بضمير يعود عليها، والنصب على إضمار فعل أعني: اقرأ، مثلا.

وخاتمة الشيء آخره وإنما اختارها معرفة دونها منكرة ودون تتمة وتتميم لقرب التورية وسهولتها حيث كانت كذلك وهي أن يذكر اللفظ ويراد منه معنيان، قريب وبعيد. فالقريب هنا ما يختم به المقدمة والبعيد ما يختم به للإنسان في آخر عمره. فكأنه يقول: اطلب الخاتمة، أي حسنها، أو الخاتمة الكاملة(١) على جعل ال للكمال إشارة إلى أن الإنسان وإن ملك من رتب الفضائل ناصيتها وحاز من درج الفواضل قاصيتها فمفتقر إلى الله في الحركات والسكنات وفي قبضته في الحياة وبعد <#> الممات وأنه ينبغي له تقديم الخوف في حال <٤٧و> صحته على الرجاء ويطلب من الله ما فيه صلاحه. وعلى هذا فالأنسب النصب. ثم قال:

[٤٤] وَقَدْ تَمَّ مَا قَدْ رُمْتُ فَٱعْنَ بِحِفْظِهِ * وَإِنْ تَشْكُ طُولاً مِنْهُ فَٱبْكِ عَلَى ٱلْعُمْرِ

[٤٥] وَإِنْ كَانَ لاَ يَكْفِيكَ فَٱجْعَلْهُ سُلَّمَا * وَعَنْ كُتْبِ هَذَا ٱلْفَنِّ حَدِّثْ عَنِ ٱلْبَحْرِ

[٤٦] وَلاَ تَنْسَ عَبْدَ ٱللَّهِ مِنْ صَالِحَ ٱلدُّعَا * فَكُلُّ كَسِيرِ ٱلْقَلْبِ يَحْتَاجُ لِلْجَبْرِ

أي وقد تم ما قد(١) قصدت ضبطه وإيراده من تلك الجمل الفائقة والألفاظ العذبة الرائقة وجيزة المبنى كثيرة المعنى لطالب الإعراب المشار إليه أولا بقوله: أيا طالب الإعراب دونك جملة.

و"اعن" بمعنى اعتن "بحفظه" أي لتكون من ذوي المعارف وتنظم في سلك أهل الأدب واللطائف. "وإن تشك طولا منه" أي لكمال لهوك وإفراط جهلك حيث لم تميز الدر من الصدف ولا الذهب من الخزف. "فابك على العمر" أي على تضييعه <#> بلا تحصيل فائدة ولا ثمرة منه إليك عائدة. فإن العلم <٤٧ظ> لا ينال إلا بجهد جهيد وتعب شديد، كما قال:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ * وَمَنْ يَخْطُبِ ٱلْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى ٱلْبَذْلِ
وَمَنْ لَمْ يُذِلَّ ٱلنَّفْسَ فِي طَلَبِ ٱلْعُلاَ * قَلِيلاً(١) يَعِشْ(٢) دَهْرًا طَوِيلاً أَخَا ذُلِّ

"وإن كان لا يكفيك" أي وإن كان بعد حفظه لا يكفيك وأردت ما هو أجمع وأطول عبارة وأوسع "فاجعله سلما" تستعين به على مزاولته وتقوى

به لدى محاورته "ولا تنس عبد الله من صالح الدعا" أي من الدعاء الصالح جزاء له(٣) على هذا الصنع الجميل والفعل الوفي الجليل. وأشار بقوله: "فكل كسير القلب يحتاج للجبر" إلى أن الإنسان وإن بلغ مهما بلغ من أسنى الكمالات ونال من الرتب أقصى(٤) الدرجات ينبغي له إذا سأل من الله أو من غيره حاجة أن يسلك مسلك التواضع والاستعطاف لا مسلك التكبر والاستنكاف فإن ذلك أدعى لإجابة المطلوب وأقرب لإنجاح المرغوب. ثم قال:

[٤٧] وَأَزْكَى صَلَاةٍ(٥) لِلنَّبِيِّ وَآلِهِ <#> * وَأَصْحَابِهِ أَهْلِ ٱلْمُرُوءَةِ وَٱلْفَخْرِ

"أزكى" معناه أنمى و"الصلاة" من الله الرحمة ومن غيره <٤٨و> طلبها، والمراد بالآل أتقياء أمته، و"الأصحاب" جمع صاحب سماعا وهو من اجتمع بالنبي، صلى الله عليه وسلم، بشروطه المذكورة في المطولات. و"ال" في "المروءة" للكمال، أي المروءة الكاملة. و"الفخر" ما يفتخر به كما في القاموس وغيره.

وقد اقتصرت اكتفاء عن طوله بطواله وأسأل الله أن ينفع به وبأصله، إنه على كل شيء قدير وبكل فضل حقيق وجدير. والحمد لله على الختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد التمام وصحبه وآله الناسجين على منواله.

وقد انتهى ذلك لغرة المحرم الحرام سنة إحدى وستين بعد المائتين والألف من هجرة(١) (٢)سيد المرسلين(٣) ثم(٢) على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى السلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الأربع(٤) المبارك ثمانية وعشرين يوما خلت من شهر صفر الخير في تأريخه أعلاه على التمام والكمال. والحمد على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

<وفي ب بعد "سيد المرسلين":>

وكان الفراغ من كتابته يوم الثلاث(١) المبارك غرة ربيع آخر(٢) الذي هو من شهور سنة ألف ومائتين وأحد وستين من هجرته عليه الصلاة والسلام.